

## الشواهد الشعرية عند الأصوليين في ميزان الحجج والدلائل

عبدالله بشير محمد البشير \*

### ملخص

يسعى هذا البحث، إلى عرض الشواهد الشعرية في كتب الأصوليين، باختلاف مناهجهم التأليفية، مخرجاً إياها من ثنايا المباحث الأصولية، مبيناً منزلتها بين الحجج والدلائل الأصولية المختلفة، ويبين أثرها في القضايا والمسلمات الأصولية، سواء ما تعلق منها بالمقدمات الأولى لهذا العلم، أم بمباحث الأحكام، وما يتعلق منها بالأدلة، أو مسائل اللغات والألفاظ، أو مباحث الاجتهاد والتقليد.

وقد بينّ البحث وجه الاستمداد من اللغة العربية، والإحاطة بمنزلتها في أنظار الأصوليين، وتسبب فساد اللسان العربي - في القرون التالية للعهود الأولى - في حرص الأصوليين على تدوين هذا العلم، كما بين درجة الاعتبار للشواهد الشعرية في المناهج التأليفية المختلفة، وحالها في التأليف الأولى لهذا العلم، والمكثّر والمقل من إيراداتها، ولعله بعرضه هذا إنما يرتجي فتح باب فكري أوسع في دراسة الشاهد الشعري وأثره في المسائل الأصولية.

### مقدمة:

الأصوليين في إيراد الشواهد الشعرية، ثم يبين المباحث والمسائل الأصولية التي أورد فيها الأصوليون شواهد الشعر حججاً ودلائل، ثم يستخلص بعد ذلك منزلة الشواهد الشعرية المبتوثة في المسائل الأصولية بين الدلائل والحجج عندهم، ويستكمل البحث بخاتمة تُختَزَلُ فيها نواتجه وخُلاصَتُهُ.

### تمهيد:

وهو مشتمل على المسائل الآتية:

#### ١. الاستمداد من اللغة:

لقد نص الأصوليون في مؤلفاتهم كافة باختلاف مناهجهم على استمداد هذا العلم من الكلام، واللغة العربية، والأحكام الشرعية، وفي هذا يجئ قول ابن عاصم في منظومته.

يهدف هذا البحث في غاياته الكبرى إلى بيان حال الشواهد الشعرية المتناثرة، في الكتب الأصولية، من حيث تأثيرها في الاستدلال وإثبات المسائل من عدمه، مبتدئاً ببيان وجه الاستمداد من اللغة العربية، ثم الإحاطة بمنزلة اللغة العربية في نظر الأصوليين، ثم بيان سببية فساد اللسان العربي في القرون التالية لقرن الصحابة - رضي الله عنهم - في حرص الأصوليين على تدوين هذا العلم، ثم الدخول إلى مناهج التأليف عند الأصوليين واعتبارها الشواهد الشعرية في الاستدلال على المسائل الأصولية، ثم بيان حال الشواهد الشعرية في التأليف الأولى للأصوليين، ثم بيان من أكثر وأقل من

\* أستاذ مساعد، كلية الشريعة، جامعة جرش الأهلية، جرش - الأردن.

ومستمد من الكلام

والنحو واللغة والأحكام<sup>(١)</sup>

ثم بينوا وجه استمداده من كل، إلا أن ما يعنينا بيانه هنا إنما هو وجه استمداده من اللغة العربية، وفيه يجئ قول العلامة محمد يحيى ابن محمد المختار الشنقيطي في كتابه نيل السؤل على مرتقى الوصول "أما توقفه عليها فلأن الأدلة الإجمالية مأخوذة من الكتاب والسنة العربيين، فمن لا علم له بهما لا يستطيع أن يستخرج الأحكام من الكتاب والسنة"<sup>(٢)</sup>.

وهو بهذا البيان إنما يستخلص ما أورده الغزالي<sup>(٣)</sup>، وابن برهان<sup>(٤)</sup>، وأمين بادشاه<sup>(٥)</sup>، ولابن النجار تفرد في البيان والإيضاح، فإنه قال: "فإن كان من حيث المدلول فهو علم اللغة، أو من أحكام تركيبها فعلم النحو، أو من أحكام أفرادها فعلم التصريف، أو من جهة مطابقته لمقتضى الحال، وسلامته من التعقيد، ووجوه الحسن فعلم البيان بأنواعه الثلاثة"<sup>(٦)</sup>. ويلحق بالأوائل ممن يعتبر كلام الشنقيطي استخلاصاً له العلامة الأمدي في الإحكام في أصول الأحكام<sup>(٧)</sup>، على أنهم لم يشترطوا معرفة الغرائب، والشواذ، والنوادر، وأن يصل إلى درجة علمائها كالأصمعي، والخليل بن أحمد، والمبرد<sup>(٨)</sup>، وعلى كل فالذي يستخلصه

الناظر في مقرراتهم الأصولية أن للغة العربية تأثيراً واضحاً في مسائلهم ومسلماتهم الأصولية، بل إن كثيراً منها يعتمد في ثباته على اللغويات.

## ٢. اللغة في منظور الأصوليين:

يقول العلامة الشافعي رحمه الله تعالى: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكن لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه"<sup>(٩)</sup>، ويقول أيضاً: "فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده"<sup>(١٠)</sup>، ويقول أيضاً: "لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها"<sup>(١١)</sup>.

ويقول أيضاً: "والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، ولا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب عليه شيء منها"<sup>(١٢)</sup>.

ولو أردت أن أسهب في منقول كلامه، ومفهومه، لأطلت، وخرج البحث عن مقاصده الكبرى، وعليه فسأكتفي بما قدمته عن الشافعي في باب، إذ هو حجة في علمه.

## ٣. فساد اللسان:

يُعَدُّ فساد اللسان العربي، سبباً من أسباب تدوين الأصول، فالحق أنه ناتج من الاختلاط

١. ابن عاصم، مرتقى الوصول إلى علم الأصول، ص ١٤.

٢. الشنقيطي، نيل السؤل، ص ١٤.

٣. الغزالي، المنحول، ص ٤.

٤. ابن برهان، الوصول إلى الأصول، ج ١، ص ٥٢.

٥. بادشاه، أمين، تيسير التحرير، ج ١، ص ٤٦.

٦. ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج ١، ص ٤٨.

٧. الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ٢٤.

٨. ابن برهان، ج ١، ص ٥٣.

٩. الشافعي، الرسالة، ص ٢٤.

١٠. المرجع السابق، ص ٤٨.

١١. المرجع السابق، ص ٥٠.

١٢. المرجع السابق، ص ٤٢.

منايع أصولهم<sup>(١٦)</sup>، وقد كان لهم ميول إلى الشواهد الشعرية أيضاً، ومن ذلك ما أورده ابن نظام الدين الحنفي في مسائل الحروف من قول الشاعر:

سريت بهم حتى نكل مطيهم

وحتى الجياد مايقدن بأرسان

للدلالة على ورود (حتى) ابتدائية، مع اشتراط أن يكون خبرها من جنس المتقدم<sup>(١٧)</sup> هذا الشاهد كافٍ في بيان التوافق بين الأحناف وسابقيهم في الاشتغال بشواهد الشعر، وإيرادها في مباحثهم الأصولية.

وثالثها: هي طريقة المتأخرين، وهي ذات منهج يسعى أصحابه إلى تحقيق القواعد الأصولية، والاعتناء بالفروع الفقهية، وعليه فهي جامعة بين الطريقتين السابقتين وقد كان لهم قدم راسخة في الشواهد الشعرية، والاحتجاج بها، ومن ذلك ما أورده العلامة محمد أمين بادشاه في مسائل الإطلاق والتقييد<sup>(١٨)</sup> من قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راضٍ والرأي مختلف

للدلالة على حمل المطلق على المقيد في كل حال، وهذا كافٍ في إدراك أن المنهج المذكور لا يخلو من الاستشهاد بالشعر في مسائل الأصول، وعلى هذا فإن من الممكن القول بأن الأصوليين بمناهجهم المختلفة قد تناولوا الشواهد الشعرية، وأدرجوها في مباحثهم من باب الاستدلال.

والتداخل بين الأعاجم والعرب مما أثمر ضعفاً في الملكات اللسانية، وإنما اعتبره المؤرخون الأصوليون سبباً في تدوين العلم لابتغاء الاستنباط، بل الاجتهاد في أفرعه، ومحاورة كافة، على سلامة اللسان، وعلى معرفة دلالات الألفاظ، وعليه فانهيار هذا الركن هو انهيار لجدار الاجتهاد، والذي هو عنوان الثقة التشريعية في علماء الأمة، ولذلك سارع الأصوليون فحموا أصول الاجتهاد من العبث والتباين فدونوه، ووضحوا معالم طريقه<sup>(١٩)</sup>.

#### ٤. مناهج التأليف عند الأصوليين:

إن مناهج التأليف عند الأصوليين -فيما يعلمه رجال هذا الفن -منحصرة على الصحيح عندهم- في ثلاث، أولها: طريقة المتكلمين، ولهم اهتمام كبير بالقواعد الأصولية، وقد كتب عليها الشافعية، والمالكية والحنابلة، والمعتزلة، والإباضية، والشيعة، والظاهرية، ونحوهم<sup>(٢٠)</sup>، كان لهم اشتغال بإيراد الشواهد الشعرية في مؤلفاتهم، من جملتها ما أورده العلامة الأمدي في الإحكام<sup>(٢١)</sup>، في مسائل الأسماء الشرعية، للدلالة على أن الكل قد يسمى باسم جزئه أو بعضه قول الشاعر:

يناشدني حاميم والرمح شاجر

فهلا تلا حاميم قبل التقدم

وثانيها: طريقة الحنفية، ولهم اهتمام كبير بالفروع الفقهية المروية عن أئمتهم، إذ هي

٣١. هيتو، محمد حسن، الوجيز في أصول التشريع الإسلامي، ص ٩. حسب الله، علي، أصول التشريع الإسلامي، ص ٦.

٤١. المرجعين السابقين، المطيعي، سلم الوصول، ج ٢، ص ٦.

٥١. الأمدي، ج ١، ص ٦٦.

١٦. المراجع السابقة في المقدمة الرابعة.

١٧. ابن نظام الدين، فواتح الرحموت، ج ١، ص ٢٤٠.

١٨. بادشاه، أمين، تيسير التحرير، ج ١، ص ٧٥، ج ٢،

ص ٩٠.

## ٥. الشواهد الشعرية عند أوائل الأصوليين:

عهدُ الأصوليون الشواهد الشعرية منذ البدايات الأولى للتدوين، فالشافعي، هو أول مدون لهذا العلم، فيما يعتقد المتكلمون، قد أورد في رسالته عدداً من شواهد الشعر، ومن أوائلهم إمام الحرمين<sup>(١٩)</sup>، فإنه أورد اثني عشر شاهداً شعرياً، محتجاً بها في اثنتي عشرة مسألة من مسائل الأصول، وكافيك بالرجل وكتابه الذي قال فيه ابن السبكي - فيما أثبتته عنه المؤرخون لهذا العلم: "لا أعرف في أصول الفقه أجل ولا أفحل من برهان إمام الحرمين"<sup>(٢٠)</sup>، والواقع أن هذا يكفي في بيان أن الأصوليين قد عهدوا الشواهد الشعرية ووجوه الاستشهاد بها، منذ حركات التدوين الأولى، على أن المتأخرين منهم قد توسعوا في إيرادها توسعاً لا ينكر، كما سيتبين في طيات البحث.

## ٦. المكثّر والمقلّ من الأصوليين في

الشواهد:

إن الناظر في مؤلفات الأصوليين يدرك تفاوتهم في الإكثار والإقلال من الشواهد، وكافيك مقلّاً منها الشافعي أول مدون، فإنه لم يورد منها إلا خمسة، للاحتجاج بها في مسألة واحدة، وعليه فإن بإمكان الناظر أن يدرك أن الإكثار إنما جاء بعد عهود الأولين منهم، والسبب في إقلال الأوائل منها قوة الاتصال بمصادر اللغة، ومن ثم فما كان الناظرون في مؤلفاتهم - حينها - بحاجة ماسة إليها بقدر احتياجهم لتقرير القاعدة وإعمالها.

وعلى كل فإن أكثر من تناول الشواهد الشعرية إنما هم المتكلمون، على أنهم تفاوتوا فيها إكثاراً وإقلالاً ثم يجيء بعدهم الأحناف، وفي هؤلاء عجب، إذ إن الشافعي وهو من كبارهم أورد في مؤلفه شاهداً واحداً، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم اعتداد أئمتهم بها كثيراً كما هو الحال عند المتكلمين، ولعل السبب في هذا يعود إلى أن الانشغال عندهم إنما هو بفروع الفقه المروية عن أئمتهم، وعليه فما كان خارجاً عن دائرة تقريرهم قلما يعتدون به، ثم إن الأصوليين المؤلفين على منهج الجمع بين الطريقتين السابقتين ما أكثروا منها كسابقيهم، ولعل هذا يعود إلى انشغالهم بالجمع بين القواعد والفروع أكثر من غيره، وما قدمته يكفي في بابه، وما بقي إلا الانتقال إلى لب البحث ومقصوده الأعظم وهو بيان المباحث والمسائل الأصولية التي أورد فيها الأصوليون شواهد الشعر في الاحتجاج والاستدلال.

## المباحث والمسائل الأصولية التي وردت فيها الشواهد الشعرية:

الواقع إن الشواهد الشعرية قد تداخلت مع الدلائل الأصولية الأخرى في كثير من المسائل. وسوف أتعرض لبيانها، مركزاً على وجه الاستشهاد بها في الفكر الأصولي المورد لها.

## أولاً: مقدمات الأصول - شرف العلم وفضله

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة إذا جهالهم سادوا

هو للأفوه العبدى، صلاة بن عمرو، من

١٩. إمام الحرمين، البرهان، ج١، ص ٣٦٠.

٢٠. هيتو، ص ١٩.

شعراء الحماسة والحكمة<sup>(٢١)</sup>.

وقد أورده ابن برهان في الوصول<sup>(٢٢)</sup> من شواهد الاستئناس في أفضلية الأصول على غيره من العلوم، وللدلالة على احتياج الناس له.

## ٢. التحسين والتقبيح العقليين:

وليس يصح في الإفهام شيء

إذا احتاج النهار إلى دليل  
هو للمتبي، من قصيدة قالها بحضرة سيف الدولة الحمداني<sup>(٢٩)</sup>.  
أورده ابن برهان في الوصول<sup>(٣٠)</sup> للدلالة على ضرورة تسليم المعتزلة بناتج مسلك الجدل، وهو الأول من مسالك أهل السنة العقلية في إبطال هذه القاعدة.

## ثالثاً: مباحث الأدلة

أولاً: الكتاب

### ١. الكلام النفسي

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً  
هو للأخطل، في الزيادات من ديوانه، وقيل لسعيد بن ضمضم الكلابي<sup>(٣١)</sup>.  
أورده ابن برهان في الوصول<sup>(٣٢)</sup> وابن النجار في شرح الكوكب<sup>(٣٣)</sup> من شواهد إثبات الكلام النفسي، وأورده ابن النجار<sup>(٣٤)</sup> أيضاً بلفظ [إن

## ثانياً: مباحث الأحكام

### ١. النذب

أ- لا يسألون أخاهم حين يندبهم

في النائبات على ما قال برهان  
هو لقريط بن أنيف العنبري<sup>(٢٣)</sup>.  
أورده الأمدي في الأحكام<sup>(٢٤)</sup> وابن النجار في شرح الكوكب المنير<sup>(٢٥)</sup> من شواهد إطلاق النذب على الدعاء لأمر مهم.

ب- ولو كنت ذا أمر مطاع لما بدا

توان من المأمور في كل أمركا  
أورده الأمدي في الأحكام<sup>(٢٦)</sup> والباجي في إحكام الفصول<sup>(٢٧)</sup> من شواهد القول بأن المندوب إليه مأمور به.

ج- أمرتك أمراً جازماً فعصيتي.

أورده الأمدي في الأحكام<sup>(٢٨)</sup> من شواهد الاعتراض على حُجج القائلين بكونه مأموراً به، إذ كون فعله طاعة لا يستلزم كونه مأموراً

٢١. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج١، ص ٢٢٣. الزركلي،

الأعلام، ج٣، ص ٢٩٨.

٢٢. ابن برهان، ج١، ص ٤٨.

٢٣. التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، ج١، ص ٥.

٢٤. الأمدي، ج١، ص ١٦٣.

٢٥. ابن النجار، ج١، ص ٤٠٢.

٢٦. الأمدي، ج١، ص ١٦٤.

٢٧. الباجي، إحكام الفصول، ص ٧٩.

٢٨. الأمدي، ج١، ص ١٦٤.

٢٩. العكبري، شرح ديوان المتبي، ج٣، ص ٩٢.

٣٠. ابن برهان، ج١، ص ٥٩.

٣١. الأخطل، الديوان، ص ٥٠٨، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٨. هارون، عبد السلام، معجم شواهد العربية،

ج١، ص ٢٧١.

٣٢. ابن برهان، ج٢، ص ١٠.

٣٣. ابن النجار، ج٢، ص ١٠.

٣٤. المرجع السابق، ج٢، ص ١٦.

البيان] من شواهد أن الأصل في الكلام إطلاقه على العبارة حقيقة، وعلى مدلولها مجازاً، كما أورده الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع<sup>(٣٥)</sup> من شواهد كون الكلام حقيقة في النفساني، مجاز في اللساني، والواقع أنه مشكل عند الأصوليين من جهتين إحداهما: نسبته للأخطل، وهو نصراني، والمسألة من الإيمان، وثانيهما: روايته بلفظ [إن البيان]، وعلى كل، فلن نخوض في متعلقات الإشكال وجوابه، إذ لا يشكل هدفاً في البحث.

## ٢. الخلاف في وجود ما لا معنى له في الكتاب:

أيقنني والمشرقي مضاجعي

ومسنونة زرق كآنياب أغوال

هو لامرئ القيس<sup>(٣٦)</sup>.

أورده ابن النجار في شرح الكوكب<sup>(٣٧)</sup> من شواهد الاعتراض على الحشوية القائلين بأن في القرآن ما لا معنى له، وقد كان من جملة ما اعتبروه عديم المعنى قوله تعالى: "كأنه رؤوس الشياطين"<sup>(٣٨)</sup>، وفيها يجيء قول الجمهور إسقاطاً لقولهم "إنها مثل في الاستقباح، على عادة العرب في ضرب الأمثال بما يتخيلونه قبيحاً، إذ قد استقر قبحها في الأنفس"، ثم أوردوا الشاهد المذكور للدلالة على ما قرروه.

## ٣. التأويل في القراءات:

قراءة الكسر في قوله تعالى: "وامسحوا

برؤوسكم وأرجلكم"<sup>(٣٩)</sup>.

(أ) كأن ثبيراً في عرانيين وبله

كبير أناس في بجاد مُزمل

هو لامرئ القيس، وروى بلفظ "كأن أباناً في

أفانين ودقّه" و "ثبير" جبل، و "العرانيين"

الأوائل "والبجاد" كساء مخطط و "الوبل" ما

عظم من القطر و "أباناً" جبل أبيض وأسود،

و "أفانين" ضروب<sup>(٤٠)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(٤١)</sup> والآمدي

في الإحكام<sup>(٤٢)</sup> من شواهد قراءة الكسر في

الآية المذكورة، مع جعل الواجب في الرجلين

إنما هو الغسل، لا المسح، كما يقتضيه كسر

الشيعية، إذ الكسر إنما كان بسبب المجاورة،

وهي موجبة لاستتباع المجاور، ولا يعنى به

الاشتراك في الحكم بينهما، وقد جاء كسر

(مزمل) استتباعاً لما قبله، وإلا فحقه أن يكون

مرفوعاً لكونه وصف (كبير)، وقد اعترض

عليه "بأن الكسر بسبب المجاورة إنما يصح إذا

لم يكن بين المتجاورين فاصل، وهذا حال

الشاهد المذكور، أما إذا فصل بينهما حرف

عطف فلا، كما هو الأمر في الآية، وعليه فلا

ينتهض موجباً لاتباعه، وترك ما أوجبه

العطف<sup>(٤٣)</sup>.

٣٩. المائدة: ٦.

٤٠. امرؤ القيس، ص ٢٥. التبريزي، شرح ديوان الحماسة

لأبي تمام، ص ٢٥.

٤١. إمام الحرمين، ج ١، ص ٥٤٦.

٤٢. الأمدي، ج ٣، ص ٦٩.

٤٣. المرجع السابق، ج ٣، ص ٧٠.

٣٥. المحلى، الجلال، شرح جمع الجوامع، ج ١، ص ١٣٤.

٣٦. هارون، عبد السلام، ج ١، ص ٣١٠. امرؤ القيس،

الديوان، ص ٣٣.

٣٧. ابن النجار، ج ٢، ص ١٤٤.

٣٨. الصافات: ٦٥.

(ب) ولقد رأيتك في الوغى

متقلداً سيفاً ورمحاً

هو لعبد الله بن الزبيرى، ومن ألفاظه: ولقد رأيت زوجك في الوغى، وأيضاً: يا ليت زوجك قد غدا<sup>(٤٤)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(٤٥)</sup> والآمدى في الأحكام<sup>(٤٦)</sup> من شواهدهم تعصيماً لقراءة الكسر، إذ قد عطف الرمح على السيف، مع أن الرمح لا يتقلد، وإنما يُعتقل به، وذلك لاشتراكهما في أصل الحمل، وعلى هذا فليس من شرط العطف الاشتراك في تفاصيل حكم المعطوف عليه، بل في أصله، ومن ثم فالغسل والمسح قد اشتركا في أن كل واحد منهما فيه إمساس العضو بالماء، وإن اختلفا في خصوص المسح والغسل، وذلك كافٍ في صحة العطف.

(ج) علفتها تبناً وماءً بارداً

حتى غدت همالة عيناها

هو من شواهد النحاة، والصدر المذكور يروي عجزاً لصدر آخر وهو: لما حططت الرجل عنها وارداً<sup>(٤٧)</sup>.

أورده الآمدى في الإحكام<sup>(٤٨)</sup> من شواهد قراءة الكسر، مع التفريق بينهما في الحكم، إذ قد يرد العطف وإن لم يكن هناك اشتراك في أصل الأمر، وفي شاهدهم جاء عطف الماء على التبن، مع أن الماء لا يعلف، وإنما كان العطف لاشتراكهما في أصل التناول.

(د) معاوي إننا بشر فأسجح

فلسنا بالرجال ولا الحديد

هو لعقبة بن هبيرة الأسدي، شهد الجاهلية والإسلام<sup>(٤٩)</sup>.

أورده الغزالي في المنحول<sup>(٥٠)</sup> والآمدى في الأحكام<sup>(٥١)</sup> من شواهد قراءة الكسر، مع التفريق بينهما في الحكم، إذ الكسر في الرأس إنما دخل بسبب الباء، وعليه فهو مفعول، وموضعه النصب، ويستحيل أن يستنبط من الكسر الواقع في الأرجل ما يوجب المسح، بسبب كسرة غير متأصلة، وإن تعقبه الغزالي فقال "بأنه فاسد، لقولهم لو لم يكن مشاركاً له في المسح لنصب".

(هـ) فعلاً فروع الأيهقان وأطفلت

بالجلهتين ظباؤها ونعامها

هو للشاعر لبيد، والجلهتين جانباً الوادي، والأيهقان الجرجير<sup>(٥٢)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(٥٣)</sup> متفرداً من شواهدهم في قراءة الكسر السابق ذكرها، إذ قد عطف الشاعر النعام على الظباء، مع أنه لا يلزم، استرسالاً للكلام، ولتقارب المعنيين.

#### ٤. النسخ والبداء:

(أ) ولولا البداء سميته غير هائب

ووصف البداء نعتاً لمن يتقلب

ولولا البداء ما كان فيه تصرف

وكان كنار دهره يتلهب

٤٩. البغدادي، خزنة الادب، ج١، ص٣٤٣.

٥٠. الغزالي، ص٢٠٣.

٥١. الآمدى، ج٣، ص٧٠.

٥٢. ابن منظور، اللسان، ج١١، ص٤٠٣.

٥٣. إمام الحرمين، ج١، ص٥٤٨.

٤٤. العكبري، شرح ديوان المتنبى، ج١، ص٣١٦.

٤٥. إمام الحرمين، ج١، ص٤٤٧.

٤٦. الآمدى، ج٣، ص٦٩.

٤٧. ابن هشام، قطر الندى، ص٢٤٠.

٤٨. الآمدى، ج٣، ص٦٩.

وكان كضوء مشرق بطبيعة

وبالله عن ذكر الطبايع يرغب  
هي لزرارة بن أعين الشيباني، رأس الزرارية  
من غلاة الشيعة، قيل اسمه عبد ربه، ولقبه  
زرارة، رويت الأبيات بروايات مختلفة، إلا  
أنها لا تؤثر في وجه الاستشهاد بها<sup>(٥٤)</sup>.

أورده الأمدي في الإحكام<sup>(٥٥)</sup> وابن برهان في  
الوصول<sup>(٥٦)</sup> من شواهد القول (الباطل) بالبذاء  
على الله تعالى، وهذا القول وشاهده ساقطان.

ب) لدوا للموت وابنوا للخراب

فكلكم يصير إلى تباب  
أورده الأمدي في الإحكام<sup>(٥٧)</sup> من شواهد القول  
بجواز النسخ إلى الأثقل، رداً على الاعتراض  
عليهم بقوله تعالى "يريد الله أن يخفف عنكم  
وخلق الإنسان ضعيفاً"<sup>(٥٨)</sup>، وأنه لا تخفيف في  
نسخ الأخف إلى الأثقل، قالوا "فإنه لا عموم  
فيها، وعلى تقديره فليس فيه ما يدل على إرادة  
التخفيف على الفور، إذ من الجائز أن يكون  
التخفيف المقصود إنما هو في المآل، برفع  
أثقال الآخرة، والعقاب على المعاصي، وهو  
من تسمية الشيء بعاقبته، وهو أمر معهود عند  
العرب" ثم أوردوا شاهدنا المذكور للدلالة على  
ما قرروه.

٥. تفسير لفظ (شطره):

في قوله تعالى: "وحيث ما كنتم فولوا"

وجوهكم شطره"<sup>(٥٩)</sup>.

أ) ألا من مبلغ عمراً رسولا

وما تغنى الرسالة شطر عمرو  
هو لخفاف بن ندبة، أحد أغربة العرب  
الثلاثة<sup>(٦٠)</sup>.

ب) أقول لأم زنباع أقيمي

صدور العيس شطر بني تميم  
هو لساعدة بن جُوبه، وقيل لأبي زنباع  
الجذامي<sup>(٦١)</sup>.

ج) وقد أظلكم من شطر ثغركم

هول له ظلم تغشاكم قطعاً  
هو للقيط بن يعمر الإيادي، يحذر قومه من  
غزو كسرى<sup>(٦٢)</sup>.

د) ان العسير بها داء مخامرُها

فشطرها بصر العينين مسحور  
هو لقيس بن خويلد الهذلي، وينسب في رواية  
لأمه (الغيزارة)، وقد ورد هذا البيت في نسخ  
الرسالة للإمام الشافعي بروايات متعددة، إلا أن  
ما يعنينا منها هي:

إن النفوس بها داء يخامرُها

فنحوها نظر العينين محذور  
وذلك لأنها مبينة تماماً لمرويات الرسالة، في  
نسخها ومطبوعاتها، وليس فيها موضع  
الاستشهاد المقصود، وهو لفظ (شطر)، وما  
تبقى من الروايات فقد انحصر التباين بينها في  
الألفاظ، وقد أحالها المحقق الشيخ أحمد محمد  
شاكر إما إلى الخطأ في النقل، وإما إلى الخطأ  
في تصحيح النسخ المطبوعة اعتماداً على

٥٤. ابن منظور ج٢، ص ٤٧٣. الزركلي، ج٣، ص ٧٥.

٥٤. الأمدي، ج٣، ص ١٢١.

٥٦. ابن برهان، ج٢، ص ٢٥٠.

٥٧. الأمدي، ج٣، ص ١٥٣-٢٧٩.

٥٨. النساء: ٤٢٨.

٥٩. البقرة: ١٤٤.

٦٠. ابن حجر، الإصيلة، ج٢، ص ١٣٨.

٦١. البغدادي ج١، ص ٤٧٦. ابن منظور، ج٦، ص ٧٥.

٦٢. الأمدي، أبي القاسم، المؤلف والمختلف، ص ١٧٥.



هو لزهير بن أبي سلمى، والشاهد لوجود له  
في ديوانه وإنما الموجود هو:

لحيّ حلال يعصم الناس أمرهم

إذا طرقت إحدى الليالي بمعصم  
وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد به، إذ اللفظ  
المقصود وهو (وسط) لا وجود له فيه<sup>(٧٠)</sup>.

أورده الأمدي<sup>(٧١)</sup> والشيرازي<sup>(٧٢)</sup> من شواهد  
تفسير (وسطاً) في قوله تعالى: "وكذلك  
جعلناكم أمة وسطاً"<sup>(٧٣)</sup> بالعدل، وعليه فهو  
شاهد غير أصيل في بابه وإنما هو تابع.

(ب) .....

وجيران لنا كانوا كراماً  
هو للفرزدق، وصدره:

فكيف إذا مررت بدار قوم

وقد أورده الأمدي<sup>(٧٤)</sup>، من شواهد إسقاط  
الاعتراض الثاني على الاستدلال بقوله تعالى:  
"كنتم خير أمة أخرجت للناس"<sup>(٧٥)</sup>. ومفاده  
[إن قوله (كنتم) يدل على اتصافهم بهذه  
الصفة في الماضي، ولا يلزم منه اتصافهم بها  
في الحال، بل ربما دل على عدمها في  
الحاضر، تبعاً لقاعدة المفهوم، وعلى هذا  
فالصفة المذكورة إن كانت قبل نزول الآية  
فحجة، وإلا بأن كانت بعدها فلا.

ومقتضى إجابة الجمهور إن (كان) إما أن  
تكون زائدة، أو تامة، أو زمانية، ثم أوردوا

رواية اللسان والصاحح، وعليه فهي لا تشكل  
في منظورنا اهتماماً<sup>(٦٣)</sup>.

لقد أورد الإمام الشافعي في الرسالة<sup>(٦٤)</sup> كل  
الشواهد السابقة للدلالة على أن لفظ "الشرط"  
في الآية إنما يعني به جهته وتلقاه.

ثانياً: السنة، مسائل الخبر والإنشاء:

(أ) وكم لظلام الليل عندك من يد

تخبر أن المانوية تكذب  
هو للمتنبى، يمدح الأخشيدي، في قصيدة  
مطلعها:

أغالب فيك الشوق والشوق أغلب

وأعجب من ذا الهجر والهجر أعجب<sup>(٦٥)</sup>  
أورده الأمدي<sup>(٦٦)</sup> وابن النجار<sup>(٦٧)</sup> من شواهد  
إطلاق الخبر على الدلائل المعنوية،  
والإشارات الحالية.

(ب) فياليت الشباب يعود يوماً

فأخبره بما فعل المشيب  
هو لأبي العتاهية إسماعيل بن قاسم<sup>(٦٨)</sup>.  
أورده ابن النجار في شرح الكوكب<sup>(٦٩)</sup> من  
شواهد ورود التمني من ألفاظ الإنشاء.

ثالثاً: الإجماع/ أدلة حجته:

(أ) هُمْ وَسْطٌ يَرْضَى الْأَنْثَامَ بِحُكْمِهِمْ

إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم

٦٣. ابن منظور، ج٦، ص ٧٥. الجوهري، الصحاح، ج٨،

ص ٢٩٩. المرزباني، معجم الشعراء، ص ٣٢٦.

٦٤. الشافعي، الرسالة، ص ٣٤.

٦٥. اليازجي، العرف الطيب، ج٢، ص ٣٣٦.

٦٦. الأمدي، ج٢، ص ٩.

٦٧. ابن النجار، ج٢، ص ٢٩٦.

٦٨. ابن هشام، المقتي، ص ٢٧٦.

٦٩. ابن النجار، ج٢، ص ٣٠١.

٧٠. زهير، الديوان، ص ٢٧.

٧١. الأمدي، ج١، ص ٢٧٠.

٧٢. الشيرازي، التبصرة، ص ٣٥٤.

٧٣. البقرة: ١٤٣.

٧٤. الأمدي، ج١، ص ٢٧٤.

٧٥. آل عمران: ١١٠.

شاهدنا للدلالة على ورودها زائدة، إذ أنه جعل (كراماً) نعتاً للجيران وألغى (كان)، وعلى هذا (كان) في الآية دالة على اتصافهم بها في الحال، لا في الماضي، وإن أفادت نصب (خير أمة).

(ج) إذا كان الشتاء فأدفتوني

فإن الشيخ يهدمه الشتاء لم أجده مسنداً فيما اطلعت عليه من المراجع اللغوية، وقد أورده الأمدي في الإحكام<sup>(٧٦)</sup> من شواهد القائلين بحجية الإجماع على ورود كان تامة، بمعنى الوقوع والحدث، وفيها يُكتفى باسم واحد، لا خبر فيه، وعلى هذا فإن معنى كنتم في الآية أي وجدتم، ونصب خير على الحال، ومن ثم فهي في الآية دالة على اتصافهم بها في الحال، والشاهد وما قبله يوردان في مسألة واحدة.

رابعاً: القياس:

(١) مسالك العلة (مسلك النص الصريح):

لدوا للموت وابنو للخراب

.....

سبق إيراد في مباحث النسخ وقد أورده الأمدي<sup>(٧٧)</sup> من شواهد ورود صيغ النص الصريح لمعان أخرى غير التعليل، قد تحال إليها من باب المجاز، إذا دعت إليه ضرورات اللفظ، إذ إنها هنا واردة لبيان العاقبة، وعلى هذا فشاهدنا ليس أصيلاً في بابه.

(٢) مسالك العلة مسلك النص الظاهر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

فإن قومي لم تأكلهم الضبع

٧٦. الأمدي، ج١، ص ٧٥.

٧٧. المرجع السابق، ج٣، ص ٢٧٩.

هو لعباس بن مِرْدَاس، يخاطب خفاف بن ندبة<sup>(٧٨)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(٧٩)</sup> من شواهد ورود السلام - وهي من ألفاظ النص الظاهر مقدرة إذا كان الواقع بعد أن المخففة كان وحذفت واسمها وبقي خبرها، وعوض عن ذلك ما، وعليه فالمعنى لأن كنت ذا نفر.

(٣) القوادح - القول بالموجب:

(أ) وإخوان حسبتهم دروعاً

فكانوها، ولكن للأعادي

وخلتهم سهاماً صائبات

فكانوها، ولكن في فؤادي

وقالوا قد صفت منا قلوب

لقد صدقوا، ولكن من ودادي

هو لعلي بن فضال المجاشعي القيرواني<sup>(٨٠)</sup>.

أوردها ابن النجار في القادح المذكور، ولا أثر لها في إثباته أصولياً، وعليه فهي من شواهد الإجمال والمفهوم لغة.

(ب) قلت ثقلت إذ أتيت مراداً

قال ثقلت كاهلي بالأبيادي

هو لابن الحجاج، أو هو لمحمد بن إبراهيم الأسدي<sup>(٨١)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(٨٢)</sup> في القول بالموجب، وهو كسابقه لا أثر له في إثبات المسألة أصولياً، بقدر ما هو موضح للمفهوم العام منه لساناً.

٧٨. البغدادي، ج٢، ص ٨١. سيبويه، ج١، ص ١٤٨.

٧٩. ابن النجار، ج٤، ص ١٢٣.

٨٠. الحموي، معجم الأدباء، ج٤، ص ٩٤. ابن حجر،

اللسان، ج٤، ص ٢٤٩.

٨١. العباسي، عبدالرحيم، معاهد التنصيص على شواهد

التخليص، ج٣، ص ١٨٠. القزويني، الإيضاح في علوم

البلاغة، ص ٥٣٣.

٨٢. ابن النجار، ج٤، ص ٣٤١.

## ٤) القوادح (القدح في إفضاء الحكم):

والقلب يطلب من يجور ويعتدي

والنفس مائلة إلى الممنوع

أورده ابن النجار<sup>(٨٣)</sup> من شواهد المعترض على المستدل في هذا القادح، ولا أثر له في إثبات المسألة أو ردها، بل لا مدخل له في حقيقة الاعتراض المذكور على الاستدلال المقصود، والواقع أن هناك عبارة وردت في الاعتراض المذكور - عرضاً - وهي أن النفس تميل إلى الممنوع جاءوا عليها بهذا الشاهد.

## رابعاً: مباحث الألفاظ واللغات

## أولاً: مسائل الأسماء

## ١) الأسماء الشرعية:

يناشدني حاميم والرمح شاجر

فهلا تلا حاميم قبل التقدم

هو لشريح بن أوفى العبسي، أو للأشتر النخعي، والضمير يعود لمحمد بن طلحة، وقد قتله أحدهما على الروائين<sup>(٨٤)</sup>.

أورده الأمدي في الإحكام<sup>(٨٥)</sup> من شواهد تسمية الكل باسم جزئه أو بعضه، إذ قد أراد به القرآن.

## ٢) النقل من اللغة إلى الشرع:

## أ) خيل صيام وخيل غير صائمة

تحت العجاج، وأخرى تعلق اللجما

هو للناطقة الذبياني<sup>(٨٦)</sup>.

أورده الباجي<sup>(٨٧)</sup> من شواهد القول بأن في الأسماء منقولاً من اللغة إلى الشرع، إذ الصوم في اللغة الإمساك، ثم نقل في الشرع إلى المعلوم شرعاً.

## ب) وأشهد من عوق حلولا كثيرة

يحجون بيت الزبرقان المزغرا

هو للمُخبل السعدي<sup>(٨٨)</sup>.

أورده الباجي متفرداً<sup>(٨٩)</sup> من شواهد النقل في الأسماء، إذ الحج لغة هو القصد ثم نقل إلى المخصوص شرعاً، من الإحرام ونحوه.

## ج) وقابلها الريح في دنها

وصلى على دنها وارتم

هو للأعشى، يصف الخمر<sup>(٩٠)(٩١)</sup>.

أورده الباجي<sup>(٩٢)</sup> من شواهد النقل أيضاً، إذ الصلاة في اللغة الدعاء، ثم نقلت إلى المعهودة في الشرع.

## د) يا أيها الراكب المزجي مطيته

سل بني هذيل ما هذه الصوت

وقل لهم يأخذوا بالعدر وارقبوا

وجهاً ينجيكم إني أنا الموت

هما لرويشد الطائي يحذر خصومه مما هو مقبل عليهم<sup>(٩٣)</sup>.

أوردهما الباجي<sup>(٩٤)</sup> من شواهد الاعتراض على النقل في الأسماء، إذ العرب تسمى الشيء تجوزاً باسم ما يؤدي إليه، أو يجاوره،

٨٧. الباجي، إحكام الفصول، ص ٢٠٨.

٨٨. ابن منظور، ج ٢، ص ٢٢٦.

٨٩. الباجي، ص ٢٠٨.

٩٠. ابن منظور، ج ١٢، ص ٢٤٢.

٩١. ابن منظور، ج ١٤، ص ٤٦٤.

٩٢. الباجي، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

٩٣. ابن منظور، ج ٢، ص ٥٧.

٩٤. الباجي، ص ٢٠٩.

٨٣. المرجع السابق، ص ٢٧٩.

٨٤. الزبيدي، تاج العروس، ج ٨، ص ٢٦٣.

٨٥. الأمدي، ج ١، ص ٦٦.

٨٦. ابن منظور، ج ١٢، ص ٣٥١. ابن سلام الجمحي،

طبقات الشعراء، ص ٤١.

وقد أورده الأمدي في الإحكام<sup>(١٠١)</sup> من شواهد القول بأن صيغة افعل حقيقة في الوجوب، مجاز في غيره من المعاني الدالة عليها، إذ قد وصف أهل اللغة مخالف الأمر بكونه عاصياً، وهو ظاهر في شاهدنا المذكور.

كما أورده الجلال في شرحه على جمع الجوامع<sup>(١٠٢)</sup> من شواهد القول بأن الأمر لا يلزم فيه -نفسياً كان أو لفظياً- كون الطالب عالي الرتبة على المطلوب منه، كما أنه لا يستلزم كون الطلب بعظمة من الطالب لإطلاق الأمر دونهما، فقد أطلق الأمر في الشاهد رغم دنو مرتبة قائله على الاختلاف في الرواية عن المخاطب به.

(ج) هل من حلوم لأقوام فتتذرهم  
ماجرب الناس من عضٍ وتضريس  
هو لجرير البجلي، من قصيدة يهجو فيها بني  
التيتم، وقد بلغت نحواً من أربعين بيتاً،  
ومطلعها.

حيّ الهدملة من ذات المواعيل  
فالحنو أصبح قفراً غير مأنوس<sup>(١٠٣)</sup>  
أورده ابن برهان في الوصول<sup>(١٠٤)</sup> من شواهد اقتضاء صيغة الأمر الفعل مرة واحدة، إذا وردت متعريّة عن القرائن، إذ لو قال السيد لعبده: قم، فإنه أمر بإيجاد القيام، وهو اسم جنس، والجنس متناول لجميع الأعداد، ودليل ذلك أن الأجناس لا يصح تنثيتها، ولا جمعها، إذ التنثية تفيد ما لا يستفاد من لفظ الواحد،

أو يتعلق به، ومنه تسمية الشجاع موتاً، لأن به يكون الموت، وعلى هذا فالشاهد في أصل إيراده يقصد به إسقاط حجج ودلائل القول بالنقل.

## ثانياً: مسائل الأمر

### (أ) ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

بصبح، وما الإصباح منك بأمثل  
هو لامرئ القيس بن حجر الكندي، من بني  
أكل المرار، في مُعَلَّقَتِهِ المشهورة<sup>(٩٥)</sup>.  
أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(٩٦)</sup> والغزالي  
في المنحول<sup>(٩٧)</sup> والأمدي في الإحكام<sup>(٩٨)</sup>  
والجلال في شرحه على الجمع<sup>(٩٩)</sup> وابن النجار  
في شرح الكوكب<sup>(١٠٠)</sup> من شواهد ورود صيغة  
الأمر للتمني، وحملها عليه في الشاهد لأنه  
أبلغ.

### (ب) أمرتك أمراً جازماً فعصيتني

.....  
هو لعمر بن العاص يخاطب معاوية رضي  
الله عنهما في رجل من بني هاشم خرج عليه  
بالعراق، فأشار عليه بقتله، فلم يفعل، وأطلقه،  
فخرج عليه ثانية، فقال له هذا، وقيل هو  
لحسين بن المنذر يخاطب الأمير يزيد بن  
المهلب، وعجزه:

وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

٩٥. النووي، التهذيب، ج١، ص١٢٥. الزركلي، ج١،

ص١٣٥. امرؤ القيس، ص٦٨.

٩٦. إمام الحرمين، ج١، ص٣١٦.

٩٧. الغزالي، ص١٣٣.

٩٨. الأمدي، ج٢، ص١٦١.

٩٩. المحلى، ج١، ص٤٧٢.

١٠٠. ابن النجار، ج٣، ص٢٩.

١٠١. الأمدي، ج٢، ص١٦٧.

١٠٢. المحلى، ج١، ص٤٤٦.

١٠٣. الزبيدي، ج٨، ص٢٥٦. جرير، الديوان، ج١،

ص٣٢٣.

١٠٤. ابن برهان، ج١، ص١٤٤.

والجمع يفيد ما لا يستفاد من لفظ التثنية، والجنس مستغرق لجملة الأعداد، فلا يصح تثنيته ولا جمعه، وإن جُمع فعلى اللفظ، وعلى جميع الأنواع كتمر وتمور، وعلم وعلوم ثم أورد الشاهد المذكور للدلالة على ما قرره، وعليه فهو شاهد غير مباشر في المسألة المذكورة.

(د) فقلت لها أمري إلى الله كله

وإني إليه في الإياب لراغب أورد الباجي في إحكام الفصول (١٠٥) من شواهد القول بأن لفظ الأمر يقع حقيقة على الفعل، كما أنه يقع على القول اتفاقاً إذ أمرى في الشاهد يعني بها فعلى.

(هـ) عزمت على إقامة ذي صباح

لأمر ميسود من يسود هو لأنس بن مدركة الخثعمي، من شواهد النحاة (١٠٦).

أورد الجلال (١٠٧)، وابن النجار (١٠٨)، من شواهد إطلاق لفظ الأمر على الصفة، عند القائلين بأنه حقيقة في القول المخصوص، وعليه فالمعنى في الشاهد:

بصفة من صفات الكمال

(و) .....

وليل المحب بلا آخر

هو عجز بيت لخالد الكاتب يصف شهر العاشقين، وصدرة:

رقدت ولم ترث للساهر (١٠٩)

.....

أورد ابن النجار في شرح الكوكب (١١٠) من شواهد ورود صيغة افعل للتمني.

ثالثاً: مسائل الإطلاق والتقيد

(أ) ولا أدري إذا يممت أرضاً

أريد الخير أيهما يليني

هو الخير الذي أنا ابتغيته

أم الشر الذي هو يبتغيني

هما للمتقّب العبدى، من قصيدة مطلعها:

أفاطم قبل بينك متعيني

ومنعك ما سألتك أن تبيني

ومن ألفاظ الشاهد الأخير بدلاً من هو الخير،

على أن ما أثبتناه أولاً هو منصوص

الديوان (١١١).

أوردهما الشيرازي في التبصرة (١١٢) من

شواهد حمل المطلق على المقيد، إذا وردا في

حكمين مختلفين بنفس اللفظ، إذ اكتفى بأحدهما

عن الآخر.

(ب) أنا الرجل الحامي الذمار وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

هو للفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة،

من قصيدة يخاطب فيها نساء قومه، وقد أتينه

مستجيرات به من شعر جرير، وقد روي: أنا

الضامن الراعي عليهم وإنما، وروي بلفظ: أنا

الذائد الحامي الذمار وإنما، وكلاهما لا يؤثر

في الاستشهاد المقصود (١١٣).

١٠٩. هارون، ص ١٩٣.

١١٠. ابن النجار، ج ٣، ص ٢٩.

١١١. المتقّب، الديوان، ص ٢١٢.

١١٢. الشيرازي، ص ٢١٣.

١١٣. الفرزدق، الديوان، ص ١٩١.

١٠٥. الباجي، ص ١٢٣.

١٠٦. هارون، ج ١، ص ١٠٦. السيرافي، شرح أبيات

سبيويه، ج ١، ص ٣٨٨.

١٠٧. المحلى، ج ١، ص ٤٦٤.

١٠٨. ابن النجار، ج ٣، ص ٧.

أورده الشيرازي في التبصرة<sup>(١١٤)</sup> من شواهد المسألة السابق ذكرها، وإن أحاله المخالفون لموضع الضرورة، إذ لو لم يحمل الثاني على الأول لالتبس الكلام، ولم يُفد.

(ج) نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأي مختلف

هو لعمر بن امرئ القيس الأنصاري، وقيل لقيس بن الخطيم<sup>(١١٥)</sup>.

أورده الباجي في إحكام الفصول<sup>(١١٦)</sup> ومحمد أمين بادشاه في تيسير التحرير<sup>(١١٧)</sup> من شواهد القول بحمل المطلق على المقيد في كل حال، إذ موجب اللسان يقتضيه، لأن أهل اللغة يكتفون بالتقييد للشيء عن تكرار تقييده، وتقييد مثله اختصاراً، وعليه فتقدير الشاهد: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض، وإن تعقبه المخالفون بأنه لو لم يقدر الحذف لبطلت فائدة الكلام، فلذلك حمل عليه، إلا أنه ليس من مقاصدنا، وعليه فلا أثر له.

#### رابعاً: مسائل العموم

(أ) ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وكل نعيم لا محالة زائل

هو للشاعر لبيد بن ربيعة، من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر<sup>(١١٨)</sup>.

أورده الآمدي في الإحكام<sup>(١١٩)</sup> من شواهد القول بأن الألفاظ الدالة على العموم حقيقة فيه،

مجاز في الخصوص، والشاهد بنفسه لا يمثل وجه الاستشهاد المقصود إلا بالنظر إلى قول عمر رضي الله عنه لما سمعه (كذبت، فإن نعيم أهل الجنة لا يزول) ولم ينكر عليه أحد، ولولا أن كل حقيقة في العموم لما كان منه ذلك الإنكار.

وقد أورده الباجي في إحكام الفصول<sup>(١٢٠)</sup> والشيرازي في التبصرة<sup>(١٢١)</sup> لنحو هذا أيضاً، إلا أن عبارة الآمدي أدق من عبارتهما وأضبط في بيان المسألة، وإن تعقب المخالفون هذا بأن الإنكار ناتج عما فهمه من قرينة حال الشاعر الدالة على قصد تعظيم الرب ببقائه، وبطلان كل ما سواه، أما أن يكون ذلك مستفاداً من لفظ كل فلا<sup>(١٢٢)</sup>، وعلى كل فهي وجهة نظر مخالفة قصدت إثباتها ضرورة أنها تعكس الوجه الآخر من شاهدنا المذكور.

(ب) أتوا ناري فقلت مَنَونَ أنتم

فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً

هو لشمير بن الحارث الضبي، من شذوذ الشعر<sup>(١٢٣)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(١٢٤)</sup> والآمدي في الإحكام<sup>(١٢٥)</sup> وابن برهان في الوصول<sup>(١٢٦)</sup>، إلا أنهم تباينوا في وجه الاستشهاد به، فأورده إمام الحرمين، وابن برهان من شواهد بعض أصحاب أبي حنيفة بتناول مَنَ للذكور دون الإناث، وعليه فهي عندهم غير مستغرقة، وإن

١٢٠. الباجي، ص ١٣٥.

١٢١. الشيرازي، ص ١٠٧.

١٢٢. الآمدي، ج ٢، ص ٢٣١.

١٢٣. البغدادي، ج ٣، ص ٢. سيبويه، ج ١، ص ٤٠٢.

١٢٤. إمام الحرمين، ج ١، ص ٣٦٠.

١٢٥. الآمدي، ج ٢، ص ٢٢٩.

١٢٦. ابن برهان، ج ١، ص ٢١٦.

١١٤. الشيرازي، ص ٢١٤.

١١٥. البغدادي، ج ٢، ص ١٩٠.

١١٦. الباجي، ص ١٩٤.

١١٧. بادشاه، ج ١، ص ٧٥.

١١٨. البغدادي، ج ١، ص ٣٣٩. ابن قتيبة، الشعر

والشعراء، ج ١، ص ٢٣١.

١١٩. الآمدي، ج ٢، ص ٢٢٤.

أورده ابن النجار في شرح الكوكب<sup>(١٣٠)</sup> من شواهد ورود متى للزمان المبهمة، للاستغراق والعموم.

#### خامساً: مسائل التخصيص والاستثناء

(أ) لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى  
فما انقادت الأيام إلا لصابر  
هو من شواهد النحاة، ولم ينسب لأحد<sup>(١٣١)</sup>.  
أورده ابن النجار في شرح الكوكب<sup>(١٣٢)</sup> من شواهد القسم الرابع وهو الغاية من النوع الثاني للتخصيص وهو المخصص المتصل، ويراد بها أن يجيء بعد اللفظ العام حرف من أحرف الغاية، ومنها أو، وعليه فهي في الشاهد مقدرة بمعنى إلى.

(ب) فما زالت القتلى تمج دماؤها  
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
هو لجريز، من قصيدة يهجو فيها الأخطل، والأشكال: ما خالط بياضه حمرة ومطلعها أجدك لا يصحو الفؤاد المعلن  
وقد لاح من شيب عذار ومسحل<sup>(١٣٣)</sup>  
أورده ابن النجار<sup>(١٣٤)</sup> من شواهد الغاية، وهي القسم الرابع من المخصص المتصل، في حرفها حتى الابتدائية، إذ ما بعدها غاية للابتداء، وهي الواقعة بعد الجمل.  
(ج) وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها  
عيت جواباً وما بالربع من أحد

علق عليه إمام الحرمين فقال: "وغيرهم ما طرق بعض مسامعهم من قول العرب مَنْ، ومَنْ، ومنون، ومنه، ومَنْ، ومَنْ، وهذا قول الأغبياء الذين لا يعقلون من حقائق اللسان والأصول شيئاً"، وأما الأمدي فقد أورده من شواهد القول بأن مَنْ، -والتي هي من صيغ الاستغراق- حقيقة في الخصوص، مجاز في العموم، إذ لو لم تكن كذلك لما جمعت، لأن الجمع لا بد وأن يفيد ما لا يفيد المجموع، وليس بعد العموم والاستغراق كثرة، فلا يجمع، وقد جمعت في الشاهد في باب حكاية النكرات عند الاستفهام، عند الوقف دون الوصل.

#### (ج) ومهمهين قذفين مرتين

ظهراهما مثل ظهور الترسين  
هو لهمايان بن قحافة، أو لخطام المجاشعي، يصف فلاتين بعيدتين، لأنبات فيهما، وقد شبههما بالترسين في الاستواء والملاسة<sup>(١٣٧)</sup>.  
أورده الباجي في إحكام الفصول<sup>(١٣٨)</sup> من شواهد كون أقل الجمع اثنان، إذ المخبر يقول عن نفسه، وآخر معه: قلنا، وفعلنا، فتقع كناية الجمع على الاثنين.

#### (د) متى تأته تشو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد  
هو للحطيئة، يمدح بغيص بن عامر، ومطلع القصيدة.

#### آثرت إذلاجي على ليل حرّة

هضم الحشا حسانة المتجرد<sup>(١٣٩)</sup>

١٣٠. ابن النجار، ج٣، ص ١٢١.

١٣١. ابن هشام، الشذور، ص ٢٣٨. ابن عقيل، ج٢، ص ٣٤٦.

١٣٢. ابن النجار، ج٣، ص ٣٤٩.

١٣٣. جريز، الديوان، ص ٣٦٥.

١٣٤. ابن النجار، ج٢، ص ٣٥٠.

١٢٧. البغدادي، ج٣، ص ٣٧٤.

١٢٨. الباجي، ص ١٥٥.

١٢٩. هارون، عبد السلام، ص ١١١. ابن عقيل، شرح

الألفية، ج٢، ص ٣٦٥. الحطيئة، الديوان، ص ٢٥.

إلا الأواري لأياً ما أبينها

والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد

هما للناطقة الذبياني، من شعراء الجاهلية، ومن المحكمين في سوق عكاظ<sup>(١٣٥)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(١٣٦)</sup> والآمدي في الإحكام<sup>(١٣٧)</sup>، وابن برهان في الوصول<sup>(١٣٨)</sup>، والباقي في إحكام الفصول<sup>(١٣٩)</sup>، من شواهد القول بجواز الاستثناء من غير الجنس وإن لم يكن المستثنى داخلًا تحت المستثنى منه، إذ الأواري ليست من جملة أحد.

(د) وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

هو لعامر بن الحارث النمري المعروف بجران العود، واليعافير أولاد البقر الوحشية، والعيس إيل بيض مع شقرة<sup>(١٤٠)</sup>.

أورده الآمدي في الإحكام<sup>(١٤١)</sup>، والشيرازي في التبصرة<sup>(١٤٢)</sup>، والباقي<sup>(١٤٣)</sup>، وابن برهان في الوصول<sup>(١٤٤)</sup>، من شواهد الاستثناء من غير الجنس، إذ العيس ليس من جملة الأنيس، وإن تعقبه بعضهم بأنه ليس من غير الجنس، إذ المستثنى مما يؤنس به، وعليه فهي من جملة الأنيس، وإن لم تكن من جملة الأنس، بل وقد يحصل الإنس بالإثارة، والأبنية، والأشجار،

فضلاً عن الحيوان<sup>(١٤٥)</sup>.

(هـ) فمالي إلا آل أحمد شيعة

ومالي إلا مذهب الحق مذهب

هو للكميت في مدح آل البيت، وقد جاء في مطلعها:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

ومن ألفاظ الشاهد: ومالي إلا مشعب الحق مشعب<sup>(١٤٦)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(١٤٧)</sup> والآمدي في الإحكام<sup>(١٤٨)</sup>، وابن النجار في شرح الكوكب<sup>(١٤٩)</sup> من شواهد القول بجواز تقديم المستثنى على المستثنى منه مع الاتصال، وأورده الغزالي في المنحول<sup>(١٥٠)</sup> من شواهد نصب الاستثناء الوارد على النفي، إذا عقب بغيره.

(و) لا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بهن فلول من قراع الكتائب

هو للناطقة، في مدح عمرو بن الحارث

الغساني، وقد جاء في مطلعها:

كليني لهم يا أميمة ناصب

وليل أقاسيه بطيء الكواكب

أورده الشيرازي في التبصرة<sup>(١٥١)</sup> والآمدي في

الإحكام<sup>(١٥٢)</sup> من شواهد الاستثناء من غير

١٣٥. البغدادي، ج٤، ص٥. النابغة، الديوان، ص٣٠.

١٣٦. إمام الحرمين، ج١، ص٣٨٤.

١٣٧. الآمدي، ج٢، ص٢٣٤.

١٣٨. ابن برهان، ج١، ص٢٤٥.

١٣٩. الباقي، ص١٨٦.

١٤٠. البغدادي، ج٤، ص١٩٧. سيبويه، ج١، ص١٣٣.

١٤١. الآمدي، ج٢، ص٣١٥.

١٤٢. الشيرازي، ص١٦٦.

١٤٣. الباقي، ص١٨٥.

١٤٤. ابن برهان، ج٢، ص٢٤٥.

١٤٥. الآمدي، ج٢، ص٣١٧.

١٤٦. هارون، عبد السلام، ج١، ص٣٥. ابن عقيل، ج١،

ص٦٠١.

١٤٧. إمام الحرمين، ج١، ص٣٨٣.

١٤٨. الآمدي، ج٢، ص٣٠٩.

١٤٩. ابن النجار، ج٣، ص٣٠٦.

١٥٠. الغزالي، ص١٥٦.

١٥١. الشيرازي، ص١٦٧.

١٥٢. الآمدي، ج٢، ص٣١٦.



أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(١٦٢)</sup> والغزالي في المنحول<sup>(١٦٣)</sup> من شواهد رفع المستثنى الوارد على إثباتات، على تقدير كون إلا بدلاً عن غير، ونقل إعراب غير إلى ما بعده، وإن كان الأصح نصبه.

(ي) قاتل ابن البتول إلا علياً

.....

أورده ابن النجار في شرح الكوكب<sup>(١٦٤)</sup> من شواهد وقوع الاستثناء من الصفات، إذ المستثنى منه صفتها لذاتها. وإن كان إيرادنا له لا يعني إقراره.

(ك) رضيت بك اللهم رباً فلن أرى

أدين إلهاً غيرك الله واحداً لم أجده وما قبله مسنداً في شيء مما اطلعت عليه من المراجع اللغوية، وقد أورده ابن النجار<sup>(١٦٥)</sup> من شواهد حصول الحصر بالاستثناء.

سادساً: مسائل الحقيقة والمجاز

(أ) فقلت له لما تمطى بصلبه

وأردف أعجازاً وناء بكلل

هو لامرئ القيس، من معلقته المشهورة<sup>(١٦٦)</sup>.

أورده ابن برهان في الوصول<sup>(١٦٧)</sup> من شواهد اشتغال اللسان العربي على المجاز.

(ب) وليل كموج البحر أرخى سدوله

على بأنواع الهموم ليبتلي

الجنس، إذ الفلول من قراع الكتائب، وقد استثناء من العيب.

(ز) أدوا التي نقصت تسعين من مائة

ثم ابعثوا حكماً بالحق قوالاً هو من شواهد الصناعة، ولم يثبت عن العرب فيما حكاه الأمدي عن ابن فضالة النحوي<sup>(١٥٣)</sup>.

أورده الأمدي<sup>(١٥٤)</sup> وابن برهان في الوصول<sup>(١٥٥)</sup> والشيرازي في التبصرة<sup>(١٥٦)</sup> والباحي في إحكام الفصول<sup>(١٥٧)</sup> من شواهد استثناء الأكثر، إذ هو في معنى الاستثناء، لأن تقديره مائة إلا تسعين.

(ح) القوم إلبّ علينا فيك ليس لنا

إلا الرماح وأطراف القنا وزر هو لكعب بن مالك رضي الله عنه يخاطب النبي ﷺ، وقيل لزهير، والأول أصح<sup>(١٥٨)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(١٥٩)</sup> من شواهد تقديم المستثنى على المستثنى منه مع لزوم النصب فيه، وقد أورده الغزالي في المنحول<sup>(١٦٠)</sup> من شواهد ضرورة نصب الاستثناء الوارد على النفي إذا عقب بغيره.

(ط) وكل أخ مفارقة أخوه

لعمر أبيك إلا الفرقدان

قيل هو لحضرمي بن مجمع بن مؤالة، أو لعمر بن معد يكرب<sup>(١٦١)</sup>.

١٥٣. الأمدي، المؤلف والمختلف، ج٢، ص ١٢٩.

١٥٤. الأمدي، الإحكام، ج٢، ص ٣١٩.

١٥٥. ابن برهان، ج١، ص ٢٥٠.

١٥٦. الشيرازي، ص ١٦٩.

١٥٧. الباحي، ص ١٨٨.

١٥٨. سيبويه، ج١، ص ٣٧٠. البخارزي، ج١، ص ١٧٧.

١٥٩. إمام الحرمين، ج١، ص ٣٨٢.

١٦٠. الغزالي، ص ١٥٦.

١٦١. البغدادي، ج٣، ص ٢٤١. أبي القاسم الأمدي،

ص ٨٤.

١٦٢. إمام الحرمين، ج١، ص ٣٨٠.

١٦٣. الغزالي، ص ١٥٥.

١٦٤. ابن النجار، ج٣، ص ٢٩٤.

١٦٥. المرجع السابق، ج٣، ص ٥٢١.

١٦٦. ابن قتيبة، ج١، ص ٥٢.

١٦٧. ابن برهان، ج١، ص ٩٨.

هو لامرئ القيس أيضاً، ومن معلقته التي سبق إيراد شاهد منها.

أورده ابن برهان في الوصول<sup>(١٦٨)</sup> من شواهد اشتمال الكتاب على المجاز، ورداً على القول (بأن المجاز إنما يصار إليه من باب العجز عن الحقيقة والرب تعالى أقدر القادرين فلا مجاز في كلامه)، وعلى هذا فالشاهد إنما قصدوا بإيراده بيان أن المجاز إنما يُصار إليه لتحسين الكلام وتزيينه، وبه يكتسب الكلام بهجة، وحسناً، ورونقاً، ويترتب على هذا أن دعوى المخالفين غير صحيحة.

(ج) إذا نزل السماء بأرض قوم

رعيناه وإن كانوا غضاباً  
هو لمعاوية بن مالك، معود الحكماء، ومن ألفاظ الشاهد: إذا نزل السحاب وإذا سقط السماء<sup>(١٦٩)</sup>.

أورده ابن النجار في شرح الكوكب<sup>(١٧٠)</sup> من شواهد مسألتين، أما أولاهما: فهي أن اللفظ إن كان موضوعاً لأحدهما، ثم نقل إلى الثاني لمناسبة، فهو حقيقة بالنسبة إلى الموضوع له، ومجاز بالنسبة إلى المنقول له، وهي من مسائل المشترك وتفرعاته، وعلى هذا فلفظ السماء حقيقة في السماء المعهودة، مجاز في المطر.

وأما الثانية منهما: فقد أورده من شواهد السبب الفاعل وهو القسم الثالث من أقسام إطلاق السبب على المسبب والذي هو النوع الأول من أنواع المجاز، إذ الفاعل حقيقة هو الله سبحانه، إلا أن السماء أو السحاب على

الروايتين قد اعتبر فاعلاً باعتبار العادة، وعليه فهما فاعل مجازي للمطر<sup>(١٧١)</sup>.

(د) قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم

دون النساء ولو باتت بأطهار  
هو للأخطل التغلبي في الديوان<sup>(١٧٢)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(١٧٣)</sup> من شواهد إطلاق اللازم على الملزوم وهو الثالث من أنواع المجاز عند الأصوليين، إذ المراد بشد الإزار في الشاهد اعتزال النساء.

(هـ) ترتع مارتعت، حتى إذا انكرت

فإنما هي إقبال وإدبار  
هو للخنساء في رثاء صخر<sup>(١٧٤)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(١٧٥)</sup> من شواهد إطلاق الأثر على المؤثر، وهو الرابع من أنواع المجاز. (و) ولم أقل مثلك أعني به

غيرك يا فردُ بلا مُشبهه  
هو للمتنبى، في رثاء عمّة عضد الدولة، وقد عزاه فيها<sup>(١٧٦)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(١٧٧)</sup> من شواهد المبطلين للنوع التاسع عشر من أنواع المجاز، وهو أن يكون الكلام مجازاً باعتبار زيادة، على أن من حججهم قول ابن جني: "كل حرف زيد في الكلام العربي فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى"، وعلى كل فالشاهد يقتضي إبطال الزيادة، والتخلص من المحذور بغير ذلك.

١٧١. المرجع السابق، ج١، ص ١٥٨.

١٧٢. الأخطل، الديوان، ص ٨٤.

١٧٣. ابن النجار، ج١، ص ١٥٩.

١٧٤. الخنساء، الديوان، ص ٤٨.

١٧٥. ابن النجار، ج١، ص ١٦٠.

١٧٦. المتنبى، ص ٥٥٩.

١٧٧. ابن النجار، ج١، ص ١٧٣.

١٦٨. المرجع السابق، ج١، ص ١٠٢.

١٦٩. ابن منظور، ج٤، ص ٣٩٩. المرزباني، ص ٣٩١.

١٧٠. ابن النجار، ج١، ص ١٣٧.

(ز) أيها العاذل دع من عدلكا

مثلي لا يصغي إلى مثلكا  
أورده ابن النجار<sup>(١٧٨)</sup> من شواهد القول بعدم الزيادة، في الوجه الثالث من الوجوه المتعلقة بقوله تعالى "ليس كمثله شيء"<sup>(١٧٩)</sup>، وهو قولهم إن المراد بمثله ذاته، وهو يشترك مع سابقه في وجه الاستشهاد به والاحتجاج.

(ح) قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه

قلت اطبخوا لي جبة وقميصاً  
أورده عبد العلي بن نظام الدين في فواتح الرحموت<sup>(١٨٠)</sup>، من شواهد: توقف الإطلاق على إطلاق آخر، وهي أمانة من إمارات المجاز التي ذكرها، إذ المشكلة مجاز، ثم إنه أورد عليه تعليقاً فقال: "وقد يقال إن تحقق العلاقة في المشكلة، بما هي مشكلة، مشكل، إذ أين الطبخ من الخياطة، فإنه لا علاقة هاهنا أصلاً، مع أنه أطلق عليه". ثم أجاب عنه فقال: "بأنها تعتبر نحواً من المجاورة، غير أنه لا يخلو على كل حال من التكلف".

(ط) أشاب الصغير وأفنى الكب

ير كرُ الغداة ومرُ العشى  
هو للصلتان العبدى، قثم بن خبيثة، أو هو للصلتان السعدي<sup>(١٨١)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(١٨٢)</sup> من شواهد جريان المجاز في الإسناد، وإن لم يكن في لفظي المسند والمسند إليه تجوّر، وذلك بأن يسند

الشئ إلى غير من هو له بضرب من التأويل، بلا واسطة وضع، وعليه فلفظ الإشابه والزمان حقيقة في مدلولهما، لكن إسناد الإشابه إلى الزمان مجاز، إذ المشيب في الحقيقة هو الله تعالى، فهذا مجاز في الإسناد، لا في نفس مدلولات الألفاظ.

(ي) سموت بالمجد با ابن الاكرمين أبا

وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا  
هو من قول بني حنيفة في مسيلمة الكذاب، ولم أجده مسنداً، وقد أورده الجلال المحلى في شرحه على الجمع<sup>(١٨٣)</sup>، للدلالة على خطأ الاستعمال، ومخالفته للقاعدة اللغوية وهي عدم تحقق المجاز في المشتق إلا إذا سبق استعمال مصدره حقيقة، وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحمن فإنه لم يستعمل إلا لله تعالى، وهو من الرحمة، وحقيقتها الرقة والحنو المستحيل عليه تعالى وعلى هذا فإيراده ليس في محل الاستشهاد به بقدر ما قصد به بيان المخالفة للقاعدة المذكورة.

سابعاً: الاشتقاق

مشتقة من رسول الله نبعته

طابت مفارسه، والخيم والشيم  
هو للفرزدق، يمدح زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهم<sup>(١٨٤)</sup>.  
أورده ابن النجار<sup>(١٨٥)</sup> من شواهد الاشتقاق، ودلائل إثباته في لغة العرب، ومما أورده فيه أنه أشرف علوم العربية، ثم إن مدار علم

١٧٨. المرجع السابق، ج١، ص ١٧٢.

١٧٩. الشورى: ١١.

١٨٠. ابن نظام الدين، فواتح الرحموت، ج١، ص ٢٠٧.

١٨١. البغدادي، ج١، ص ٣٠٨. الأسنوي، ص ٥١.

الجاحظ، ج٣، ص ٤٧٧.

١٨٢. ابن النجار، ج١، ص ١٨٤.

١٨٣. المحلى، ج١، ص ٤٠٢.

١٨٤. الحموي، ج١٩، ص ٢٩٧. الفرزدق، ج٢،

ص ١٨٠.

١٨٥. ابن النجار، ج١، ص ٢٤٠.

### عاشراً: مسائل الحروف

- (١) غدت من عليه بعدما تم ظمؤها  
تصل، وعن قيض بزياء مجهل  
هو لمزاحم العقيلي، يصف القطا<sup>(١٩٠)</sup>.
- أورده الأمدي<sup>(١٩١)</sup> وابن النجار<sup>(١٩٢)</sup> من شواهد  
ورود على اسماء، إذا دخل عليها حرف جر،  
وهو المشهور عند البصريين.
- (٢) عُميرة ودع إن تجهزت غازياً  
كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً  
هو لعبد بني الحسحاس في قصيدة: الديباح  
الخررواني<sup>(١٩٣)</sup>.
- أورده الأمدي<sup>(١٩٤)</sup> والشيرازي<sup>(١٩٥)</sup> من شواهد  
اقتضاء الواو للترتيب، إذ لولا ذلك لما قال  
عمر رضي الله عنه: لو قدمت الإسلام على  
الشيب لأجزتك، وقد كان عمر من أهل  
اللسان.

### (٣) قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

- بسقط اللوى بين الدخول فحومل  
هو لامرئ القيس، ويروى الشاهد بالواو،  
وعليها لا يصح به الاستشهاد هنا، وهو من  
معلقته المشهورة<sup>(١٩٦)</sup>.
- أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(١٩٧)</sup> والغزالي  
في المنحول<sup>(١٩٨)</sup> والأمدي<sup>(١٩٩)</sup> من شواهد

التصريف في معرفة الزائد من الأصلي عليه،  
ثم إنه لو حذفت المصادر، وارتفع الاشتقاق  
من كل كلام لم توجد صفة لموصوف، ولا  
فعل لفاعل.

### ثامناً: الترادف

فطوفان نوح عند نوحى كأدمعي  
وايقاد نيران الخليل كلوعتي  
هو لابن الفارض الشاعر العابد في تائيته<sup>(١٨٦)</sup>.  
أورده عبد العلي بن نظام الدين في فواتح  
الرحموت<sup>(١٨٧)</sup> من شواهد إثبات الترادف  
ووقوعه في اللغة بالضرورة الاستقرائية،  
كالتأكيد، لاسيما وأن فائدته البديعية لا تخفى،  
ومن بينها المجانسة، والتي يجيء عليها الشاهد  
المذكور.

### تاسعاً: طرق معرفة اللغة

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم  
طاروا إليه زرافات ووحداً  
هو لقريط بن أنيف<sup>(١٨٨)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(١٨٩)</sup> من شواهد الطريق  
الثالث من طرق معرفة اللغة، وهو القرائن،  
وتعصيماً لقول ابن جنى: "من قال أن اللغة لا  
تعرف إلا بالنقل، فقد أخطأ، فإنها تعرف أيضاً  
بالقرائن" وعليه فادراك معنى زرافات وأنه  
جماعات، إنما كان عن طريق القرائن.

١٩٠. البغدادي، ج٤، ص٢٥٥. ابن منظور، ج١١،  
ص٣٨٣. السيوطي، ج١، ص٤٢٦.  
١٩١. الأمدي، ج١، ص٩٦.  
١٩٢. ابن النجار، ج١، ص٢٤٩.  
١٩٣. البغدادي، ج١، ص٢٧٢. عبد نبي الحسحاس،  
الديوان، ص١٦.  
١٩٤. الأمدي، ج١، ص١٠٠.  
١٩٥. الشيرازي، ص٢٣٢.  
١٩٦. امرؤ القيس، ص٨. التبريزي، ص٤.  
١٩٧. إمام الحرمين، ج١، ص١٨٤.  
١٩٨. الغزالي، ص٨٧.

١٨٦. ابن الفارض، الديوان، ص٢٧٠.  
١٨٧. ابن نظام الدين، ج١، ص٢٥٣.  
١٨٨. التبريزي، شرح ديوان الحماسة، ج١، ص٩.  
١٨٩. ابن النجار، ج١، ص٢٩١.

أنابيه، وإن عاد فأورد إجابة عن الاستشهاد بأنه توسع فيها بإيقاعها موقع الواو في الأول، والفاء في الثاني، وتارة يقال أنها في الأول ونحوه للترتيب الذكري.

(٧) لآتته عن خلق وتأتي مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم  
هو لأبي الأسود الدؤلي، أو هو للمتوكل  
الكتاني، من شواهد النحاة<sup>(٢٠٤)</sup>.

أورده الغزالي في المنحول<sup>(٢٠٥)</sup> من شواهد  
القول بمنع إرادة الجمع في الواو، على أن إمام  
الحرمين في البرهان<sup>(٢٠٦)</sup> أورده من شواهد  
ورود الواو لغير الجمع، وبينه وسابقه فرق في  
أن الاستشهاد الثاني لا يدل على منع الجمع  
في الواو، بخلاف الأول فإنه يدل على منعه.

(٨) ألقى الصحيفة كي يخفف رحله

والزاد حتى نعله ألقاها

هو لأبي عمرو النحوي، في قصة المثلث،  
وقد كان عمرو بن هند أعطاه كتاباً لعامله  
على الحيرة، يوصيه بقتله، فلما علم ما فيه  
ألقاه في النهر، وفر بنفسه، أو هو لأبي مروان  
النحوي<sup>(٢٠٧)</sup>.

أورده إمام الحرمين في البرهان<sup>(٢٠٨)</sup> من  
شواهد ورود حتى بوجهها الثلاثة، وهي  
الغاية، والعطف، والاستئناف، أما ابن النجار  
فقد أورده<sup>(٢٠٩)</sup> من شواهد ورود المعطوف  
بحتى مبيناً لمتبوعه في الجنس، موافقاً له في

ورود الفاء مورد الواو في العطف والتشريك،  
وتفرد الغزالي فأورده من شواهد التعقيب في  
الفاء، وهو المروي عن سيبويه، وعليه  
فالمعنى: فالمرمر بعده إلى حومل، إلا أنه لم  
يورده بما يشعر بقوته.

(٤) يضحكن عن كالبرد المبهم

.....

أورده الآمدي<sup>(٢٠٠)</sup> من شواهد ورود الكاف  
اسماً.

(٥) ومنهل فيه الغراب بين

كأنه من الأجون زيت

سقيت منه القوم واستقيت

تفرد الشيرازي بإيراده في التبصرة<sup>(٢٠١)</sup> من  
شواهد أن الواو لا تقتضي الترتيب، إذ أنه  
استقى أولاً، ثم سقى، فدل على أنه لا يقتضي  
الترتيب.

(٦) كهز الرديني تحت العجاج

جرى في الأنابيب ثم اضطرب

أورده الشيرازي<sup>(٢٠٢)</sup> من شواهد القول بأن  
الواو لا تقتضي الترتيب، والحرف في الشاهد  
وإن كان هو ثم إلا أنها واردة مورد الواو  
تقديراً، وعليه فهي في وضعها مثل ثم هنا،  
وإن أورد عليه (إن الاضطراب والاهتزاز لا  
يفترقان، ولا يدل على أن ثم غير موضوعة  
للترتيب والتفريق).

وقد أورده الجلال في شرحه على الجمع<sup>(٢٠٣)</sup>  
من شواهد الاعتراض على ورود ثم للترتيب  
أو للمهلة، إذ الاضطراب يعقب جري الهز في

٢٠٤. ابن هشام، قطر الندى، ج١، ص ٧٩. ابن هشام،  
شذور الذهب، ص ٢٥٤. ابن عقيل، ج١، ص ٣٥٦.

٢٠٥. الغزالي، ص ٨٦.

٢٠٦. إمام الحرمين، ج١، ص ١٨٣.

٢٠٧. الآمدي، المؤلف والمختلف، ص ٤٠٢.

٢٠٨. إمام الحرمين، ج١، ص ١٩٣.

٢٠٩. ابن النجار، ج١، ص ٢٣٩.

١٩٩. الآمدي، ج١، ص ١٠٢.

٢٠٠. المرجع السابق، ج١، ص ٩٦.

٢٠١. الشيرازي، ص ٢٣٥.

٢٠٢. المرجع السابق، ص ٢٣٦.

٢٠٣. المحلى، ج١، ص ٤٤٤.

المعنى، فتقدر بعضيته، إذ المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعله، وقد أورده بعد أن قدم اشتراط كون معطوفها جزءاً من متبوعه.

(٩) إن السرى إذا سرى فبنفسه

وابن السرى إذا سرى أسراهما من شواهد النحاة، ولم ينسب لأحد<sup>(٢١٠)</sup>.

وقد تفرد الغزالي بإيراده في المنحول<sup>(٢١١)</sup> من شواهد ورود الباء للتعدية.

(١٠) شربن بماء البحر ثم ترفعت

متى لجج خضِرَ لهن نثيج هو من شواهد النحاة، ولا نسبة له<sup>(٢١٢)</sup>.

أورده المحقق في حاشية المنحول<sup>(٢١٣)</sup> من شواهد ورود الباء للتبعية، ثم قال: "وعليه نهج الأصمعي، والقنبي، وابن مالك، قيل والكوفيون".

(١١) إن من ساد ثم ساد أبوه

ثم قد ساد قبل ذلك جده هو لأبي نواس الحكمي، في مدح العباس بن عبد الله بن أبي جعفر<sup>(٢١٤)</sup>.

أورده الغزالي في المنحول<sup>(٢١٥)</sup> متفرداً من شواهد ورود ثم لترتيب الفعل، أو لترتيب الكلام، وهذا على الرواية المذكورة، أما على رواية بعد ذلك فلا يتأتى الاستشهاد به، كما أورده ابن النجار<sup>(٢١٦)</sup> من شواهد ورود ثم للترتيب بمهلة أي في الإخبار لا في الوجود.

(١٢) ..... (١٢)

بل بلد ذي صورٍ وأصباب أورده الباجي في إحكام الفصول<sup>(٢١٧)</sup> من شواهد ورود بل في أول الكلام، فإذا وليت اسما خفضته، ولم يرتض ابن هشام ورودها جارة، ويرى دخولها على الجمل فقط.

(١٣) فقلت لها لا تبك عينك إنما

نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا هو لامرئ القيس، يسلي نفسه وأهله، لما دخل الروم، مستجيراً بقيصر<sup>(٢١٨)</sup>.

أورده الباجي<sup>(٢١٩)</sup> من شواهد ورود أو بمعنى إلى أن وهو السابع من مواضع ورودها.

(١٤) فوا عجباً حتى كليب تسبني

كأن أباهاً نهشل أو مجاشع هو للفرزدق، في هجاء جرير، وكليب جد رهط جرير، ونهشل ومجاشع أبناء دارم رهط الفرزدق<sup>(٢٢٠)</sup>.

أورده الباجي<sup>(٢٢١)</sup> من شواهد ورود حتى حرف ابتداء، وهو آخر مواضع ورودها .

(١٥) وفتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كل ما يحفى وينتعل هو للأعشى، ميمون بن قيس<sup>(٢٢٢)</sup>.

أورده الباجي<sup>(٢٢٣)</sup> من شواهد ورود (أن) المفتوحة المخففة) مخففة من الثقيلة، وهو أول مواضع ورودها الأربعة.

٢١٠. ابن خالويه، كتاب ليس، ص ١٦.

٢١١. الغزالي، ص ٨٢.

٢١٢. السيوطي، شرح مغني اللبيب، ج ١، ص ٩٨.

٢١٣. هيتو، تحقيقان على المنحول، ص ٨٢.

٢١٤. البغدادي، ج ٤، ص ٤١٢. أبو نواس، الديوان، ص ٤٩٣.

٢١٥. الغزالي، ص ٨٧.

٢١٦. ابن النجار، ج ١، ص ٢٣٧.

٢١٧. الباجي، ص ٦٠.

٢١٨. البغدادي، ج ٣، ص ٦٠٩.

٢١٩. الباجي، ص ٦٢.

٢٢٠. البغدادي ج ١، ص ١٠٥. ج ٤، ص ١٤١. ابن قتيبة، ص ٣٣.

٢٢١. الباجي، ص ٥٩.

٢٢٢. البغدادي، ج ١، ص ٣٤١.

٢٢٣. الباجي، ص ٦٣.

- (١٦) كذبتك عينك أم رأيت بواسط  
غلس الظلام من الرباب خيالاً  
هو للأخطل التغلبي، في هجاء جرير<sup>(٢٢٤)</sup>.  
أورده الباجي<sup>(٢٢٥)</sup> من شواهد ورود أم بمعنى  
بل وهو ثاني موضعي ورودها.  
(١٧) لا يبعدن قومي الذين هم  
سم العدات وآفة الحزن  
هو من قول شاعر يدعو ربه أن يقرب من  
قومه وألا يبتعد عنهم، وقد أورده الباجي  
متفرداً<sup>(٢٢٦)</sup> من شواهد ورود لا للدعاء، وهو  
خامس مواضع ورودها.  
(١٨) وبلدة ليس بها أنيس  
إلا اليعافير وإلا العبس  
سبق بيانه في مباحث الاستثناء، وقد أورده  
الباجي<sup>(٢٢٧)</sup> وابن النجار<sup>(٢٢٨)</sup> من شواهد ورود  
الواو بمعنى ربّ.  
(١٩) ونار لو نفخت بها أضاعت  
ولكن أنت تنفخ في رماد  
أورده ابن النجار<sup>(٢٢٩)</sup> من شواهد ورود الواو  
بمعنى ربّ، وهو كسابقه.  
(٢٠) ويقلن شيب قد علا  
ك وقد كبرت فقلت إنه  
هو لعبيد الله بن قيس الرقيات<sup>(٢٣٠)</sup>.  
نفرد الباجي<sup>(٢٣١)</sup> بإيراده من شواهد مجيء إن
- المكسورة المثقلة بمعنى نعم.  
(٢١) فإن أهلك فذي لهب لظاه  
عليّ يكاد يلتهب التهاها  
هو لربيعة بن مقروم الضبي، يسلي نفسه بعد  
أن أدرك ثأره<sup>(٢٣٢)</sup>.  
أورده ابن النجار<sup>(٢٣٣)</sup> من شواهد ورود الفاء  
رابطة للجواب، إذا اقترنت بحرف له الصذر  
إذ رب في الشاهد مقدره، ولها الصدر.  
(٢٢) ليس العطاء من الفضول سماحة  
حتى تجود وما لديك قليل  
هو للمقنع الكندي<sup>(٢٣٤)</sup>.  
أورده ابن النجار<sup>(٢٣٥)</sup> والجلال المحلي في  
شرحه على جمع الجوامع<sup>(٢٣٦)</sup> من شواهد  
ورود حتى للاستثناء المنقطع، وهو ثالث  
معانيها، وأقلها وروداً.  
(٢٣) إذا رضيت عليّ بنو قشير  
لعمرو الله أعجيني رضاها  
هو للقيص العقبلي<sup>(٢٣٧)</sup>.  
أورده ابن النجار<sup>(٢٣٨)</sup> من شواهد ورود على  
للمجاورة، والمعنى: رضيت عني.  
(٢٤) وهل يعمّن من كان أحدث عهد  
ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال  
هو لامرئ القيس، ويعني به: كيف ينعم من  
كان أقرب عهده بالنعيم<sup>(٢٣٩)</sup>.

٢٣٢. البغدادي، ج٤، ص٤٥٢. ابن هشام، المقني، ج١، ص٤٥.  
٢٢٥. الباجي، ص٥٩.  
٢٢٦. المرجع السابق، ص٦٨.  
٢٢٧. المرجع السابق، ص٦٦.  
٢٢٨. ابن النجار، ج١، ص٢٣١.  
٢٢٩. المرجع السابق، ج١، ص٢٣٢.  
٢٣٠. البغدادي، ج٤، ص٤٨٥.  
٢٣١. الباجي، ص٦٤.  
٢٣٢. البغدادي، ج٤، ص٤٥٢. ابن هشام، المقني، ج١، ص٤٥.  
٢٣٣. ابن النجار، ج١، ص٢٣٦.  
٢٣٤. السيوطي، شرح المقني، ج١، ص٣٧٢.  
٢٣٥. ابن النجار، ج١، ص٢٣٩.  
٢٣٦. المحلي، ج١، ص٤٤٥.  
٢٣٧. البغدادي، ج٤، ص٢٤٩.  
٢٣٨. ابن النجار، ج١، ص٢٤٨.  
٢٣٩. امرؤ القيس، ص٢٧.

أورده ابن النجار<sup>(٢٤٠)</sup> من شواهد ورود في  
بمعنى من الجارة.

(٢٥) وكنت إذا غمزت قناة قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما  
هو لأبي أمامة زياد الأعجم ، يصف هجاءه  
لأعدائه<sup>(٢٤١)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(٢٤٢)</sup> من شواهد ورود أو  
بمعنى إلا والمعنى إلا أن.

(٢٦) استقدر الله خيراً وارضين به

فبينما العسر إذ دارت مياسير  
هو لحريث بن جبلة العذري، أو لعثير بن لبيد  
العذري، أو لعثمان بن لبيد، أو لجبلة بن  
الحويرث العذري أو لغيرهم، من شواهد  
النحاة<sup>(٢٤٣)</sup>.

أورده ابن النجار<sup>(٢٤٤)</sup> من شواهد ورود إذ  
للمفاجأة، إذا وقعت بعد بينا وبينما.

(٢٧) وترمينني بالطرف أي أنت مذنب

وتقلينني بالطرف لكن إياك لا أقل  
أورده الجلال في شرحه على الجمع<sup>(٢٤٥)</sup> من  
شواهد ورود أي للتفسير بجملة، واسم لكن في  
الشاهد ضمير الشأن، وقدم المفعول من خبرها  
لإفادة الاختصاص، أي أتركك بخلاف ذلك.

(٢٨) الأرب مولود وليس له أب

وذي ولد لم يلد أبوان  
أراد به آدم وعيسى عليهما وعلى نبينا الصلاة  
والسلام، وقد أورده الجلال في شرحه على

الجمع<sup>(٢٤٦)</sup> من شواهد ورود رب للتقليل.

(٢٩) لن تزالوا كذلك ثم لا زل

ت لكم خالداً خلود الجبال  
أورده الجلال في شرحه على جمع  
الجوامع<sup>(٢٤٧)</sup> من شواهد ورود لن للدعاء وإن  
عاد فأورد عن ابن مالك أنه لا حجة فيه،  
لاحتمال أن يكون خبراً، ثم تعقبه ببُعده.

(٣٠) .....

ونعم من هو في سر وإعلان

يسبقه:

وكيف أُرهبُ أمراً أو أراع له

وقد زكأت إلى بشر بن مروان  
أورده الجلال<sup>(٢٤٨)</sup> من شواهد ورود مَن نكرة  
تامة.

(٣١) ألا اصطباراً لسلمى أم لها جلد

إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي  
أورده الجلال<sup>(٢٤٩)</sup> من شواهد ورود هل  
المقدرة في الشاهد بلفظ إلا للاستفهام، فتجاب  
بمعين فيهما، وهو ثاني موضعي ورودها،  
وأولهما ورودها للتقرير.

(٣٢) وذا ملك لم يكن ذاهبه

فدعه فدولته ذاهبه  
أورده صدر الشريعة في التوضيح على  
التقيح<sup>(٢٥٠)</sup> من شواهد دخول الفاء على  
المعلول ، لأنها للتعقيب، والمعلول يعقب العلة،  
وإنها إنما تدخل على العلل، لأن المعلول إذا  
كان مقصوداً من العلة يكون علة غائية للعلة،

٢٤٠. ابن النجار، ج١، ص ٢٥٤.

٢٤١. السيوطي، ج١، ص ٢٠٥. سيبويه ج١، ص ٤٢٨.

٢٤٢. ابن النجار، ج١، ص ٢٥٦.

٢٤٣. البغدادي، شرح المعنى لابن هشيم، ج٢، ص ١٦٨.

سيبويه، ج٢، ص ١٥٨.

٢٤٤. ابن النجار، ج١، ص ٢٧٦.

٢٤٥. المحلى، ج١، ص ٤٣٦.

٢٤٦. المرجع السابق، ج١، ص ٤٤٥.

٢٤٧. المرجع السابق، ج١، ص ٤٥٧.

٢٤٨. المرجع السابق، ج١، ص ٤٦٠.

٢٤٩. المرجع السابق، ج١، ص ٤٦١.

٢٥٠. صدر الشريعة، التوضيح، ج١، ص ١٠٤.



والزوراء المائلة، والديلم قوم من الترك، أو أرض.

(٣٧) لا تجزعي إن منفساً أهلكته

"فإذا هلك فعد ذلك فاجزعي"

هو للنمر بن تولب، يجيب امرأته في اعتراضها على إنفاق المال وهي آخر قصائده (٢٥٧).

أورده الباجي في إحكام الفصول (٢٥٨) من شواهد ورود الفاء زائدة، على مذهب أبي الحسن البغدادي، وهو ثالث مواضع ورودها. (٣٨) وربما تكره النفوس من الأم

ر له فرجة كحل العقال

هو لأمية بن أبي الصلت، أو هو لأبي قيس، أو هو لابن صرمه الأنصاري (٢٥٩).

أورده الباجي (٢٦٠) من شواهد ورود ما اسماً، إذا كانت موصوفة نكرة، ومن دلائل كونها نكرة في الشاهد دخول رب عليها.

(٣٩) أنا الرجل الحامي الذمار وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

سبق بيانه في مسائل الإطلاق والتقييد.

أورده الشيرازي في التبصرة (٢٦١) من شواهد دخول إنما في الكلام لاثبات الحكم في المذكور وحده، ونفيه عما سواه.

(٤٠) لدوا للموت وابنو للخراب

.....

سبق بيانه وقد أورده صدر الشريعة في التوضيح على التنقيح (٢٦٢) من شواهد ورود

فتصير العلة معلولاً، فلهذا تدخل على العلة باعتبار أنها معلول.

(٣٣) وإذا تكون كريمة أدعى لها

وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

هو لعنثة بن شداد العبسي (٢٥١).

(٣٤) .....

وإذا تصبك مصيبة فتجمل

أوردهما صدر الشريعة في التوضيح على التنقيح (٢٥٢) من شواهد ورود إذا للظرف وللشرط، تعصيماً لمذهب الكوفيين.

(٣٥) سريت بهم حتى تكل مطيهم

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

أورده عبدعلي بن نظام الدين في فواتح الرحموت (٢٥٣) من شواهد ورود حتى ابتدائية بعدها جملة، على أن من شرطها أن يكون الخبر من جنس المتقدم، بأن يكون نفسه، أو من أنواعه، أو من لوازمه وتوابعه، ولو عُرفاً.

(٣٦) شربت بماء الدحرضين فأصبحت

زوراء تنفر عن حياض الديلم

هو لعنثة بن شداد العبسي، الشاعر، الفارس، المشهور، من معلقته (٢٥٤).

أورده عبد علي بن نظام الدين في فواتح الرحموت (٢٥٥) من شواهد ورود الباء للتبعيض، وإن تعقبه ابن عبد الشكور في مسلم الثبوت (٢٥٦) بأنه غير مثبت للتبعيض، لاحتمال الزيادة والتضمنين، والدحرض ماء، أو أرض،

٢٥٧. البغدادي، ج١، ص ١٥٣.

٢٥٨. الباجي، ص ٦٧.

٢٥٩. البغدادي، ج٢، ص ٥٤١.

٢٦٠. الباجي، ص ٥٤.

٢٦١. الشيرازي، ص ٢٣٩.

٢٦٢. صدر الشريعة، ج١، ص ٩٨.

٢٥١. عننثة، الديوان، ص ١٥.

٢٥٢. صدر الشريعة، ج١، ص ١٢٠.

٢٥٣. ابن نظام الدين، ج١، ص ٢٤٠.

٢٥٤. عننثة، الديوان، ص ١٠٧.

٢٥٥. ابن نظام الدين، ج١، ص ٢٤٣.

٢٥٦. ابن عبد الشكور، مسلم الثبوت، ج١، ص ٢٤٣.

اللام للتعقيب، أو لبيان العاقبة.

### ثامناً: مباحث الاجتهاد

(١) ما كان ضرك لو مننت وربما

منّ الفتى وهو المغيظ المحنق  
هو لابنة النصر بن الحارث لما قتله النبي ﷺ (٢٦٣).

أورده الأمدي في الأحكام (٢٦٤) من شواهد تفويض الشارع الأمر إلى النبي ﷺ، على أنه لا يستقل في الاستشهاد دون قول النبي ﷺ لما سمعه: "أما إني لو سمعت شيعرهما ما قتلتها"، إذ لا وجه فيه بمجرده.

(٢) إن العسيب بها داءً مخامرها

فشطرها بصر العينين مسجور  
أورده الشافعي في الرسالة (٢٦٥) في مباحث الاجتهاد، في تفسير الشطر في قوله تعالى "فول وجهك شطر المسجد الحرام" (٢٦٦)، ولعل مقصوده بيان أن التوجه إليها في حال الغيبة عنها يحتاج إلى اجتهاد، وعلى كل فما تبقى بعد بياننا لهذا إلا أن ننقل إلى إيضاح الأثر والتأثير لهذه الشواهد الشرعية في مسائل الأصول.

### خاتمة:

أثر الشواهد الشرعية في المسائل الأصولية:

الواقع أن الشواهد الشرعية المبنوثة في مسائل الأصول تتفاوت في تأثيرها وإثباتها من مسألة لأخرى، على الوجه التالي:

٢٦٣. الأمدي، ج٤، ص٢١٦.

٢٦٤. المرجع السابق، ج٤، ص٢١٦.

٢٦٥. الشافعي، الرسالة، ص٤٧٨.

٢٦٦. البقرة: ١٤٤.

(١) المقدمات الأصولية، وما يتعلق بشرف العلم، وفضله: الشاهد فيها إنما هو من باب الاستئناس، ولا أثر في إثبات المسألة المقصودة بذاتها.

(٢) مباحث الأحكام: الشواهد الشرعية التي أوردها الأصوليون في مسائل الندب ينحصر تأثيرها في إثبات المسألة من جهة التواتر اللغوي، ولا أثر لها أساساً في إثبات المسألة من جهة الأصوليات، ذات العلاقة بالارتباط الفقهي أو النصي.

(٣) مسائل التحسين والتقبيح العقلين: الشاهد الذي أورده الأصوليون فيها لا أثر له في إثباتها لغوياً أو أصولياً، وإنما هو من شواهد الاستئناس، إذ قد يورد فيها وفي غيرها.

(٤) مباحث الأدلة: الشاهد الذي تواتر إيراده في مسألة الكلام النفسي عند الأصوليين هو في حقيقة الأمر مؤثر في إثباتها من جهة اللغة والألفاظ، إلا أنه غير مؤثر في إثباتها أصولياً، إذ لا يؤبّه به إلا بمعضدة، على أن المعترضين على إيراده يرون أن المشكل فيه صدوره من نصراني، والمسألة -محل الاستشهاد- من الإيمان.

(٥) مسائل الأمر، والإطلاق التقبيد، والعموم، والاستثناء والتخصيص: الشواهد الواردة فيها مؤثرة في إثباتها لغة، ومن ثمّ إثباتها أصولياً، إذ كلها من مباحث الألفاظ واللغات، والشواهد الشرعية حجة فيها، إذ هي من أصولها ومنابعها، وإن كان للمخالفين نظر في الشواهد الواردة في هذه المسائل، فأحالوها إلى ما يوافق فكرهم، إلا أن ما يعيننا في منهجنا إنما هو النظر الأول وبيان وزنه بين الحجج والدلائل.

٦) مسائل الحقيقة والمجاز: الشاهد في اشتغال اللسان على المجاز حجة في بابه، بخلاف الشاهد الوارد في (اشتغال الكتاب على المجاز) فهو من شواهد الاستئناس، وتعزيد المسألة من خارجها، ولا يعتبر أصيلاً في إثباتها.

٧) بقية الشواهد الواردة في المجاز وتقسيماته: كلها مؤثرة في إثباتها لغة، إذ هي من مباحث الألفاظ واللغات، والشواهد حجة فيها، اللهم الا الأخير منها فلا أثر له في إثبات شيء بقدر ما أورد حجة على القائل له، ودحواً لمنهجه، وبياناً لكسره للقاعدة اللغوية في المسألة.

٨) الاشتقاق: لا أثر للشاهد في إثباته بقدر ما هو اعتناء بلفظه، وعليه فلا وجه في إيراده، ولا حجة.

٩) مسائل الترادف، وطرق معرفة اللغة العربية: الشاهدان فيهما مؤثران في إثباتهما لغوياً، وإن كان الشاهد في الثانية لا يقوم حجة وحده، دون النظر إلى القرينة المصاحبة له.

١٠) مسائل الحروف: الشواهد الواردة فيها كلها تعتبر حجة في بابها، أصيلة في الاستشهاد بها، إذ الحروف من اللغة، والشواهد فيها معتبرة، اللهم إلا واحداً منها لا استقلال له بإثبات المسألة المستشهد به فيها إلا بالنظر إلى ما قاله عمر رضي الله عنه بعده.

١١) مباحث الاجتهاد: الشاهد الأول فيها غير مؤثر في إثبات المسألة استقلالاً دون النظر إلى قول النبي ﷺ الذي أعقبه، وعلى هذا فلو جاء بديل الشاهد نثراً كان حجة، ومن ثم فهو غير أصيل في بابه، وأما الثاني فيها فهو غير أصيل في بابه، ويحتاج إلى توجيه بعيد، ولا

يستقل بإثبات المسألة.

وعلى كل، فقد تبين من خلال الاستعراض السابق، كيف تفاوتت الشواهد الشعرية الماثرة في المسائل الأصولية في التأثير والإثبات وعدمه، والاستقلال في الاحتجاج بها، وعدمه.

#### المراجع:

- ١) الأخطل التغلبي، الديوان، أنطوان صالحاني، طبعة اليسوعية، بيروت، لبنان.
- ٢) الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق هيتو، طبعة مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.
- ٣) إمام الحرمين، عبد الملك الجويني، البرهان، تحقيق عبد العظيم الديب، طبعة قطر، ١٣٩٩هـ.
- ٤) الآمدي، أبو علي القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف، طبعة القدسي، مصر، ١٣٥٤هـ.
- ٥) الآمدي، علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٦) امرؤ القيس، الديوان، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
- ٧) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، (بلا.ت).
- ٨) الباجي، أبي الوليد سليمان بن خلف، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق الجبوري، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

- ٩) بادشاه، أمين، تيسير التحرير لابن الهمام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بلا.ت).
- ١٠) ابن برهان، الوصول إلى الأصول، تحقيق، عبد الحميد علي أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ١٩٨٣م.
- ١١) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزائن الأدب ولب الباب لسان العرب، طبعة بولاق، مصر، ١٢٩٩هـ.
- ١٢) البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام، طبعة دمشق، ١٩٧٥م.
- ١٣) التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، شرح ديوان أشعار الحماسة لأبي تمام، طبعة بولاق، مصر، ١٢٩٦هـ.
- ١٤) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م.
- ١٥) جرير، الديوان، تحقيق الصاوي، طبعة دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.
- ١٦) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٧هـ.
- ١٧) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، طبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
- ١٨) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان، طبعة الهند حيدر آباد الدكن، ١٣٣٠هـ.
- ١٩) حسب الله، علي، أصول التشريع الإسلامي، طبعة دار المعارف، مصر، ١٩٥٩م.
- ٢٠) الحطينة، الديوان، بشرح أبي الحسن العسكري، طبعة مطبعة التقدم، القاهرة، مصر، (بلا.ت).
- ٢١) الحموي، ياقوت بن عبدالله، معجم الأدباء، طبعة المأمون، القاهرة، ١٩٣٨م.
- ٢٢) ابن خالويه، كتاب ليس، (بلا.ت).
- ٢٣) الخنساء، الديوان، طبعة دار صادر وطبعة دار بيروت، لبنان، ١٩٦٣م.
- ٢٤) الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني أبو الفيض، تاج العروس، طبعة مصر، ١٣٠٧هـ.
- ٢٥) الزركلي، خير الدين، الأعلام، طبعة بيروت، ١٩٦٩م.
- ٢٦) زهير بن أبي سلمى، الديوان، طبعة بيروت، ١٩٦٤م.
- ٢٧) ابن سلام، طبقات الشعراء، طبعة بيروت، لبنان.
- ٢٨) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، الأميرية بولاق، ١٣١٦هـ.
- ٢٩) السيرافي، يوسف بن عبد الله المرزباني، شرح أبيات سيبويه، تحقيق سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق، ١م.
- ٣٠) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، طبعة دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦م وطبعة مصر، ١٢٩٩هـ.
- ٣١) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٣٢) الشنقيطي، محمد يحيى بن محمد المختار، نيل السؤل على مرتقى الوصول لابن عاصم، المطبعة المولوية،

- فاس، المغرب، ١٣٢٧هـ.
- (٣٣) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي،  
التبصرة، تحقيق هيتو، طبعة دار الفكر،  
دمشق، ١٩٨٣م.
- (٣٤) صدر الشريعة، التوضيح على التنقيح  
مع شرح التلويح، دار الكتب العلمية،  
بيروت، لبنان، (بلا.ت).
- (٣٥) ابن عاصم، أبو بكر محمد بن محمد  
الغرناطي، مرتقى الوصول إلى علم  
الأصول، المولوية، فاس، المغرب،  
١٣٢٧هـ.
- (٣٦) العباسي، عبد الرحيم بن أحمد، معاهد  
التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق  
محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة  
التجارية الكبرى، مصر، ١٩٤٧م.
- (٣٧) العكبري، شرح ديوان المتنبي، طبعة  
الشرقية، مصر، ١٣٠٨هـ.
- (٣٨) الغزالي، محمد بن محمد بن محمد،  
المنحول، تحقيق هيتو، طبعة دار الفكر،  
دمشق، ١٩٨٠م.
- (٣٩) الفرزدق، الديوان، طبعة دار صادر  
وطبعة دار بيروت، لبنان، ١٩٦٠م.
- (٤٠) القزويني، جلال الدين محمد بن عبد  
الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، طبعة  
دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- (٤١) المتقرب العبدى، الديوان، تحقيق  
الصيرفي، طبعة معهد المخطوطات  
بجامعة الدول العربية، ١٩٧٠م.
- (٤٢) المحلي، الجلال، شرح جمع الجوامع  
لابن السبكي، طبعة دار الكتب العلمية،  
بيروت، لبنان، (بلا.ت).
- (٤٣) المرزباني، السيرافي يوسف بن الحسن  
بن عبدالله، معجم الشعراء، طبعة القدسي،  
مصر، (بلا.ت).
- (٤٤) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان  
العرب، طبعة دار صادر وطبعة دار  
بيروت، لبنان، ١٩٥٥م.
- (٤٥) المطيعي، محمد نجيب، سلم الوصول إلى  
نهاية السؤل للأسنوي، طبعة عالم الكتب،  
القاهرة، ١٣٤٣هـ.
- (٤٦) النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق كرم  
البستاني، طبعة دار صادر بيروت وطبعة  
القاهرة، ١٩١٠م.
- (٤٧) ابن النجار، الفتوحى، شرح الكوكب  
المنير، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- (٤٨) ابن نظام الدين، عبد العلي الأنصاري،  
فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، دار  
الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- (٤٩) النووي، أبو زكريا محي الدين بن  
شرف، تهذيب الأسماء واللغات، دار  
الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (٥٠) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف  
الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة  
كلام العرب، التجارية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- (٥١) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف  
الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى،  
التجارية، القاهرة، ١٩٤١هـ.
- (٥٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن  
كتب الأعاريب، طبعة دار الفكر دمشق  
١٩٦٩م.
- (٥٣) هارون، عبد السلام، معجم شواهد  
العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٢م.
- (٥٤) هيتو، محمد حسن، الوجيز في أصول  
التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة،

ديوان أبي الطيب، طبعة دار صادر،  
بيروت، ١٩٦٤م.

بيروت، ١٩٨٣م.  
(٥٥) اليازجي، ناصيف، العرف الطيب شرح

## The Poetic Quotations of the Formists in Accordance with the Arguments and Evidences

Abdullah Basheer Mohammed AL-Basheer

### Abstract

*This paper attempts at exploring the poetic quotations scattered, here and there, in the various books authored by the fundamentalists; trying to uncover its position among the subjects and issues of fundamental principles, showing its position among the justifications and evidences of the different fundamental issues as well as its impact and influence on those issues taken as granted, either being related to the first introductions of this science, the rules, evidence, linguistics and vocabularies or to the subjects of Ijtihad and imitation.*

*The researcher presented his research, utilizing the appropriate techniques of presentation; including the use of Arabic language, discussing its position in the eyes of the fundamentalists, the causes of language weakness during the centuries following the early days of this science. He also showed to what extent the poetic quotations are utilized in the different writing approaches, and the situation during the early times of writing and composition of this science. It is the researcher's intent from this way of presentation to open a wider door of thought for the study of the poetic quotations and its impact on the fundamental issues.*